العقيدة والفلسفة

أهميةُ الضوابط العَقدِية في فهمِ الصِفاتِ الخَبرِية

"دراسة تحليلية"

إعـــداد

د. حمدي مصطفى عبد اللاه رسلان

مدرس العقيدة والفلسفة .كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بقنا – جامعة الأزهر – جمهورية مصر العربية

مجلة الكلية

أهميةُ الضوابط العَقدِية في فهمِ الصِفاتِ الخَبرِية
"دراسة تحليلية"

حمدي مصطفى عبد اللاه رسلان
قسم العقيدة والفلسفة. كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا – جامعة الأزهر – جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: drhamdymostafa@yahoo.com

ملخص البحث:

تناول هذا البحث الكلام عن موضوع هو في غاية الأهمية ألا وهو (**أهميةُ الضوابط العَقدِية في فهمِ الصِفاتِ الخبرِية**) والذي يتضمن الحديث عن الضوابط العقدية التي هي بمثابة الجسر الحقيقي الموصل إلى فهم الصفات الخبرية بعيدًا عن مستنقع التجسيم، لأن قضية الصفات الخبرية هي من أخطر القضايا العقدية وذلك لاتصالها بالذات الإلهية وبسبب ما يعتقده المجسمة من حمل النصوص المتشابهة على ظواهرها وذلك لافتقادهم المنهجية العلمية. لذا نجد أن أهل السنة سلفًا وخلفًا لما تناولوا هذه المسألة كانت تتوفر لديهم الأهلية العلمية التي تقوم على مراعاة الضوابط العقدية التي من خلالها تُفهم مسألة متشابه الصفات فهمًا يرتكز على منطلق عقدي، وهو تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق به. وبناءً على ذلك فقد كان الدافع من وراء كتابة هذا البحث هو بيان المقصود بالصفات الخبرية في ميدان العقيدة وفهمها على وجهها الصحيح، خاصة في الوقت الحاضر الذي ابتليت به الأمة بمن وقعوا في التجسيم وأوقعوا غيرهم، فكانت هذه الدراسة تأصيلاً علميًّا لفهم الصفات الخبرية وفقًا للضوابط العقدية التي تضبط هذا الفهم دون تجسيم أو تشبيه بل تنزيهًا خالصًا لله تعالى.

الكلمات المفتاحيَّة: (الضوابط. العقدية. الصفات الخبرية).

The Importance of Doctrinal Principles in Understanding the Descriptive Attributes - An Analytical Study

Hamdy Mostafa Abdallah Raslan
Department of Creed and Philosophy – Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys in Qena – Al-Azhar University – Arab Republic of Egypt.
e-mail: drhamdymostafa@yahoo.com

Research Summary:

This research addresses a highly significant topic in Islamic theology, namely "The Importance of Doctrinal Principles in Understanding the Descriptive Attributes." The study discusses the doctrinal principles that serve as the true bridge to understanding the descriptive (khabariyyah) attributes, avoiding the quagmire of anthropomorphism. The issue of these attributes is one of the most critical theological matters due to its connection to the Divine Essence and because of the anthropomorphists' historical and modern misinterpretation of ambiguous texts based on their literal appearances, stemming from a lack of sound methodological approach. Scholars of Ahl al-Sunnah, past and present, when addressing this issue, possessed the scholarly qualification grounded in the observance of doctrinal principles that enable a proper understanding of these ambiguous attributes based on a core theological foundation—declaring Allah far above anything unbefitting of Him. Accordingly, the primary motive behind writing this study was to clarify the meaning of the descriptive attributes within Islamic theology and to promote their correct understanding, particularly in this age when the Ummah is afflicted by individuals who fall into anthropomorphism and mislead others under the guise of following the Salaf, while the Salaf are in fact innocent of such claims. This study thus represents a scholarly foundation for understanding these attributes in accordance with sound doctrinal principles—free from anthropomorphism or likening, with pure exaltation of Allah Almighty.

Keywords: Descriptive Attributes; Doctrinal Principles; Exaltation; Anthropomorphism; Methodology of the Salaf.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ولا شبيه له، ولا نظير له، ولا مثيل له، ولا حَدَّ له، ولا ضدَّ له، ولا ندَّ له:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [1] وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله ربه إلى الناس أجمعين، فأوضح بهديه طريق السالكين، وأقام بنوره أركان الدين، اللهم صل وسلم وزد وبارك على النبي الأكرم والرسول الأعظم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره وسلك طريقه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن العقيدة الإسلامية هي الركن الركين، والأصل المتين لهذا الدين القويم، فلا يصح إسلام المرء ولا إيمانه ما لم تصح عقيدته وتسلم عما قد يفسدها، وإذا كانت العقيدة بهذه المكانة العظمى في مكونات الإسلام وقواعده فإن قضية (الصفات الإلهية) هي لبُّ العقيدة وجوهرها إذ عليها ينبني الفهم الصحيح للذات الالهية، لأن من أصول العقيدة الإسلامية الإيمان بالله تعالى وصفاته.

ومن الصفات التي جاءت في حقه تعالى (الصفات الخبرية) وهي الصفات الإلهية المختلف في مدلولها والتي تضمنها القرآن الكريم والسنة النبوية مثل: (الوجه واليد، والاستواء، والمجيء) والطريق في فهمها والإيمان بها هو الخبر عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ إذ إن إثبات الكمالات لله تعالى وتنزيهه عن كل نقص هما الأصلان اللذان أقام عليهما القرآن والسنة بنيان العقيدة الإلهية الصحيحة.

ففي باب التنزيه نجد القرآن الكريم قد وضع الأساس الذي ينبغي أن يكون عليه التنزيه مثل قوله تعالى :﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَلَمْ

(1) من الآية (١١) سورة الشورى.

يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[1] فكمال تنزيه الله ﷻ عن كل ما لا يليق به لم يزل هو معتقد القرون الثلاثة الفاضلة من السلف الصالح ﷺ وأهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) حتي ظهر في المجتمع الإسلامي من تعلقت قلوبهم بالتجسيم والتشبيه في فهم متشابه الصفات، فلا يفهمون الموجود إلا في ضوء كونه محسوسًا.

وعليه فلخطورة قضية (الصفات الخبرية) وفهمها وَفقِ ما ثبت لله ﷻ من كمال التنزيه وضع أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) ضوابطَ وقواعدَ من شأنها فهم النصوص المتشابهة دون الانزلاق إلى التجسيم وتوابعه، والقول بهذه الضوابط لا يتأتى من فراغ، بل هي قواعدُ لا مناص منها لفهم (الصفات الخبرية) فمن هذه الضوابط مثلاً: عدم الخوض في المسائل التي أمرنا الله تعالى بعدم تتبعها، فالله تعالى أمرنا بالإيمان بمتشابه الصفات وعندئذ يقف دورنا ولا يتعدى هذه المرحلة.

ومن ضمن هذه الضوابط أيضًا مراعاة عدم الأخذ بظواهر النصوص الموهمة للتشبيه، بل فهمها في ضوء التنزيه الكامل لله تعالى، وهنا يأتي ضابط آخر يعالج هذه المسألة وهو تبني أحد المسلكين التفويض بوجه الصحيح أو التأويل بقواعده، مع مراعاة أن من الضوابط الهامة أيضًا في هذه القضية معرفة حال الخبر من حيث كونُه متواترًا أو آحادًا، لأن معرفة هذا الأمر من الأهمية بمكان.

وكذلك معرفة درجة الخبر حال كونه ضعيفًا أو موضوعًا من الضوابط الجوهرية في فهم الصفات الخبرية، لأن المجسمة اليوم يسوقون أخبارًا لا تصح في دين الله ويثبتون بها عقائدَ لا تجوز في حقه تعالى، ومن الضوابط العقدية التي لا غنى عنها في فهم الصفات الخبرية هي الإحاطة التامة بشروط التأويل حال العمل به، لأن الذهاب إلى التأويل ليس على إطلاقه بل له قرائنه العقدية واللغوية التي يجب توافرها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية البحث وأسباب اختياره في الأسباب الآتية:

---

(١) الآية (٤) سورة الإخلاص.

١. إن العلم بسائر صفات تعالى والإيمان بها من أجِلّ المسائل وأعظمها، وذلك لتعلقها بذاته تعالى، فبناءً على العلم الصحيح لهذه الصفات يكون الإيمان القويم الذي لا خلل فيه، فلا رسوخ للإيمان في قلوب العباد إلا بمعرفة الله تعالى وصفاته.

٢. تظهر أهمية الموضوع وأسباب اختياره من حيث تناوله لقضية مهمة ألا وهي قضية (الصفات الخبرية)، هذه القضية الي لا يخلو الخلاف منها في عصر ولا مصر، بل طالت حتى العوامّ من الأمة، بسبب ما قام به أدعياء السلفية من بذر لأصل هذا الخلاف وتجسير له.

٣. إن مسألة (الصفات الخبرية) من المسائل الشائكة التي كثر الكلام حولها ما بين محقق لها في ضوء تعاليم الشرع الدالة على تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق وما بين مجسم نظر في متشابه الصفات دون وجود منهجية علمية تضبط هذا الفهم فوقع فيما لا يجوز نسبته لله تعالى من التجسيم والتشبيه.

٤. بيان أن الأصل في قضية (الصفات الخبرية) هو الإيمان بها دون البحث في حقيقتها، وهذا ما قرره علماء الإسلام قديمًا وحديثًا وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ (١)

٥. إثراء المكتبة الإسلامية بهذا البحث والتي هي في حاجة ماسة لبيان الضوابط العقدية التي بها تفهم الصفات الخبرية، بعيدًا عن التجسيم والتشبيه الذي كان وللأسف الشديد من أسباب الانقسام الحاصل في الأمة الإسلامية.

منهج البحث:

اتبعت فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، القائم على تتبع أقوال أهل السنة سلفًا وخلفًا ودراستها وتحليلها وبيان الحكم عليها.

(١) من الآية (٧) سورة آل عمران.

أهداف البحث:

١. الدفاع عن أهل السنة من السلف والخلف من خلال بيان موقفهم من الصفات الخبرية، وكيف كانت طريقتهم ومنهجهم في تناول المتشابه من الصفات؟

٢. دعم وتسليح الأمة الإسلامية وأبنائها من خلال مَدهم وتزويدهِم بالمنهج العلمي الرصين في دراسة قضية (الصفات الخبرية)، وعدم الركون إلى دعوات التجسيم والتشبيه التي ينادى بها مجسمةُ العصر.

٣. دفع توهمات خصوم أهل السنة من المجسمة والمشبهة، وذلك من خلال وضع القواعد والضوابط العقدية والمنهجية التي من شأنها دفع كل ما لا يليق بالله تعالى في اعتقاد (الصفات الخبرية).

خطة البحث:

اقتضت الأهداف التي حاولت الوصول إليها وطبيعة البحث أن يأتي –بعون الله وتوفيقه- مكونًا من مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

أما المقدمة فتشمل الآتي:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطة البحث.

- **أما الفصل الأول: فبعنوان: (إطلالة إجمالية على معاني الصفات الإلهية) وفيه مبحثان:**

ـ **المبحث الأول:** تعريف الصفات النفسية والسلبية.

ـ **المبحث الثاني:** تعريف صفات المعاني والصفات والخبرية.

- **أما الفصل الثاني: فبعنوان: (موقف أهل السنة من الصفات الخبرية وأثر الضوابط العقدية في فهمها). وفيه مبحثان:**

ـ **المبحث الأول:** موقف أهل السنة من الصفات الخبرية.

ـ **المبحث الثاني:** أثر الضوابط العقدية في معرفة الصفات الخبرية

- **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، والفهارس.

ـ فِهرس المصادر والمراجع.

- فِهرس الموضوعات.

اللهم علمنا ما ينفعنا، و انفعنا بما علمتنا، واجعلنا من عبادك الصالحين، وصل اللهم وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول
إطلالة إجمالية على معاني الصفات الإلهية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الصفات النفسية والسلبية.

المبحث الثاني: تعريف صفات المعاني والصفات الخبرية.

المبحث الأول
تعريف الصفات النفسية والسلبية

الصفات: هي جمع صفة، والصفة في اللغة: مشتقة من (الوصف)، مثل: "العدة" من (الوعد) والجمع صفات"[(١)] يقول ابن فارس:" الواو والصاد والفاء: أصل واحد هو تحلية الشيء، ووصفته أصفه وصفًا، والصفة: الأمارة اللازمة للشيء"[(٢)].

أما تعريف الصفة من ناحية الاصطلاح: فهي عبارة عن كل أمر زائد على الذات، يفهم في ضمن فهم الذات ثبوتيًا كان أو سلبيًا فيدخل فيه الألوان والأكوان والأصوات والإدراكات وغير ذلك"[(٣)] ومجمل القول: أن المراد بالصفات هنا هي صفات الباري ﷻ التي ثبتت له تعالى كالقدرة، والعلم، والسمع، والبصر وغيرها.

ثم بعد تعريف معنى الصفات في اللغة والاصطلاح نعرج الآن على تقسيم هذه الصفات الواجبة لله تعالى وفقًا لما درج عليه أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية).

---

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (١٦٦١/٢) مادة: (و ص ف) المكتبة العلمية – بيروت.

(٢) يراجع: معجم مقاييس اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (١١٥/٦) مادة: (و ص ف) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ـ الناشر: دار الفكر ـ ١٩٧٩م.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ص(٥٤٦) تحقيق: عدنان درويش ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.[يراجع: التعريفات/ لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ص(١٣٣) تحقيق: مجموعة من الباحثين ـ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط/١، ١٩٨٣م].

أولاً: الصفات النفسية:

وقد عرفها العلماء بأنها :"الحال الواجبة للذات مادامت الذات غير معللة بعلة وقصروها على صفة واحدة وهي صفة (الوجود)"[١] وصفة الوجود لا تدل على شيء زائد على الذات لذا عرفها أهل السنة: "بأنها صفة نفسية يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها"[٢].

وهناك الكثير من الأدلة التي ذكرها العلماء على وجوده تعالى ولكن عمدتهم في هذه الأدلة هو دليل حدوث العالم الذي من خلاله يثبت وجود الباري ﷻ وقد أشار إلى دليل الحدوث الإمام عضد الإيجي بقوله: "قد علمت أن العالم إما جوهر أو عرض وقد يستدل على إثبات الصانع بكل واحد منهما إما بإمكانه أو بحدوثه فهذه وجوه أربعة:

١. **الاستدلال بحدوث الجواهر**: أن العالم حادث وكل حادث فله محدث.
٢. **الاستدلال بإمكان الجواهر**: أن العالم ممكن لأنه مركب وكل ممكن فله علة مؤثرة.
٣. **الاستدلال بحدوث الأعراض**: مثل: ما نشاهد من انقلاب النطفة علقة، ثم مضغة ثم لحمًا ودمًا إذ لابد من مؤثر صانع حكيم.
٤. **الاستدلال بإمكان الأعراض**: وهو أن الأجسام متماثلة فاختصاص كل بما له من الصفات جائز، فلابد في التخصيص من مخصص له، ثم بعد هذا الوجوه نقول مدبر العالم إن كان واجب الوجود فهو المطلوب، وإلا كان ممكنًا فله مؤثر ويعود الكلام فيه ويلزم الدور والتسلسل، وإما الانتهاء إلى مؤثر واجب الوجود لذاته، والأول بقسميه باطل لما مر، فتعين الثاني وهو المطلوب"[٣].

أما عن الدليل النقلي على إثبات وجود الله ﷻ فالذي يقرأ القرآن الكريم بعناية وتأملٍ يجد أنه أشار إلى خلاصة ما ساقه العلماء من أدلة عقلية تدل على وجود الباري

---

(١) يراجع: الكليات صـ(٥٤٧).

(٢) شرح جوهرة التوحيد/ للإمام إبراهيم محمد الباجوري صـ(٧٣) تحقيق: د. مصطفى ديب البُغا. دار المصطفى للنشر والتوزيع. دمشق ط/١، ٢٠١٠م.

(٣) المواقف في علم الكلام/ للإمام عبد الرحمن بن أحمد الإيجي صـ(٢٦٦) عالم الكتب. بيروت.

ﷻ فنجد في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1][2] إشارة الى التذكير بدليل الفطرة وبضرورة دلالة الخلق على الخالق.

كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[3] لفت للعقول إلى "دليل الحدوث" الذي استدل به المتكلمون على وجود الله ﷻ "ودليل الممكن" الذي استدل به الفلاسفة على أن للعالم خالقًا وهو الله تعالى، ففي الجزء الأول: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ﴾ يقرر عن طريق الاستفهام الإنكاري استحالة أن يجيء الوجود من غير سبب موجد، وهذا ما يعبر عنه المتكلمون "بدليل الحدوث" الذي يقول بأن كل حادث لابد له من محدث فمستحيل ان يجيء العالم الموجود دون موجد له، وهذا أيضًا ما يعبر عنه الفلاسفة "بدليل الممكن" إلى الذي يرى أن كل ممكن لا بد له من علة.

أما الجزء الثاني من الآية: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ فإنه يؤكد استحالة أن يخلق الشيء نفسه، فلابد من وجود مغايرة بين مفهوم "الخالق" ومفهوم "المخلوق" فلا يستقيم عقلاً أن يكون المخلوق خالقًا، ولا الخالق مخلوقًا، وهذا المعنى أيضًا ما انتهي إليه المتكلمون من أن للعالم محدثًا هو الباري ﷻ وهو بعينه ما ذهب إليه الفلاسفة من أن علة الممكنات خارجة عن سلسلة الممكنات[4].

---

(١) من الآية (١٠) سورة إبراهيم.

(٢) ومن الآيات الدالة أيضًا على برهان الفطرة قوله تعالى: ﴿ ﴾ [جزء من الآية (٣٠) سورة الروم].

(٣) الآية (٣٥) سورة الطور.

(٤) ينظر: المختار من مقومات الإسلام (العقيدة والأخلاق)/ للإمام الأكبر أ د./ أحمد الطيب شيخ الأزهر صـ(٣٦، ٣٧) مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ط/١، ٢٠٢٠م [يراجع: تيسير العقيدة بشرح الخريدة/ د. محمد سيد المسير صـ(٣١) مكتبة الصفا ـ القاهرة ـ ط/١، ٢٠٠٤م].

ثانياً: الصفات السلبية:

وعرفوها بأنها التي سلبت أمراً لا يليق بالله ﷻ وهي خمس صفات: (القِدَم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية)"[١] وسميت بالصفات السلبية: لأن بها ينتفي ويسلب كل ما لا يليق بالله تعالى فمعنى أن الباري ﷻ قديم سلبٌ للحدوث، ومعنى كونه تعالى قائمًا بنفسه سلبٌ للاحتياج وهكذا إلى نهاية الصفات السلبية، والآن نعرف بهذه الصفات وأدلتها وهي كما يلي:

١. **صفة القِدم:** وهو عدم افتتاح الوجود لله تعالى أو عدم الأوليّة لوجوده"[٢] فصانع العالم أزلي الوجود قديم الذات، لا مفتتح لوجوده ولا مبتدأ لثبوته"[٣].

لأنه تعالى لو كان حادثًا لافتقر هو أيضًا إلى محدث، وافتقر محدثه إلى محدث، وتسلسل ذلك إلى ما لا نهاية، وما تسلسل لم يتحصل أو ينتهي إلى محدث قديم هو الأول وذلك هو المطلوب"[٤] قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾[٥] فهو ﷻ الأول قبل كل شيء، وهذا ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله :"**اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ**"[٦].

٢. **صفة البقاء:** ومعنى بقائه تعالى هو عدم الآخرية لوجوده ﷻ، أو عدم اختتام

---

(١) يراجع: حاشية الدسوقي على أم البراهين/ للإمام محمد بن عمر السنوسي صـ(٢٥) الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٩٧١م.

(٢) ينظر: شرح جوهرة التوحيد/ للإمام الباجوري صـ(٧٥) [يراجع: أصول الدين/ للإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي صـ(٩١) تحقيق: أحمد شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ط/١، ٢٠٠٢م].

(٣) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة/ للإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني صـ(٩٣) تحقيق: د. فوقية حسين محمود ـ عالم الكتب ـ لبنان ـ ط/٢، ١٩٨٧م.

(٤) قواعد العقائد/ للإمام أبي حامد الغزالي صـ(١٧٤، ١٧٥) تحقيق: موسى محمد علي ـ عالم الكتب لبنان ـ ط/٢، ١٩٨٥م.

(٥) من الآية (٣) سورة الحديد.

(٦) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب الذكر والدعاء ـ باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٤/ ٢٠٨٤ ح٢٧١٣) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

الوجود لله تعالى"[١] لأن ما ثبت قِدَمُه استحال عدمُه لأنه لو انعدم لكان لا يخلو إما أن ينعدم بنفسه أو بمعدم يضاده، ولو جاز أن ينعدم شيء يتصور دوامه بنفسه، لجاز أن يوجد شيء يتصور عدمه بنفسه، فكما يحتاج طريان الوجود إلى سبب فكذلك يحتاج طريان العدم إلى سبب، وباطل أن ينعدم بمعدم يضاده لأن ذلك المعدم لو كان قديمًا لما تصور الوجود معه، وقد ظهر بالأصلين السابقين وجودُه وقِدَمُه فكيف كان وجوده في القدم ومعه ضده"[٢]

قال تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[٣] ويقول ﷺ مُثنيًا على ربه :"**اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ وَ أَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ**"[٤].

٣. **صفة المخالفة للحوادث:** وهي تعني أن الله ﷻ لا يشبه شيئًا من مخلوقاته ولا يشبهُهُ شيءٌ من مخلوقاته فمخالفته تعالى للحوادث: "هي عبارة عن سلب الجرمية ولازمها من التحيز، والعرضية ولازمها القيام بالغير، والكلية ولازمها الكِبَر، والجزئية ولازمها الصِغر، إلى غير ذلك من سمات الحوادث"[٥].

وهنا يسوق الإمام الأشعري الدليل العقلي على مخالفة الله للحوادث فيقول:" فإن قال قائل: لم زعمتم أن الباري ﷻ لا يشبه المخلوقات؟ قيل له: لأنه لو أشبهها لكان حكمُه في الحدث حكمها، ولو أشبهها لم يخلُ من أن يشبهها من كل الجهات أو بعضها، فإن أشبهها من جميع الجهات كان محدثًا مثلها من جميع الجهات، وإن أشبهها من بعضها كان محدثًا من حيث أشبهها، ويستحيل أن يكون المحدث لم يزل قديمًا وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[٦][٧] ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا

(١) ينظر: شرح جوهرة التوحيد صـ(٧٦).

(٢) قواعد العقائد صـ(١٥٧، ١٥٨) [يراجع: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة صـ(٩٧)].

(٣) الآيتان: (٢٦، ٢٧) سورة الرحمن.

(٤) تقدم تخريجه صـ(٤٣٥).

(٥) شرح جوهرة التوحيد صـ(٧٧).

(٦) من الآية (١١) سورة الشورى.

أَحَدٌ ﴾(١).

٤. **صفة القيام بالنفس:** فيعنى أن الله ﷻ غنيٌّ عما سواه وغير محتاج إليه يقول الإمام الجويني:" الباري ﷻ قائم بنفسه متعالٍ عن الافتقار إلى محلٍّ يحله ومكانٍ يقله"(٢) لأنه تعالى لو لم يقم بذاته لكان محتاجًا الى غيره والاحتياج نقص والنقص على الله محال فالله ﷻ يجب له صفة القيام بالنفس.

يقول الإمام عبد القاهر البغدادي:" أنه لو لم يقم بنفسه لافتقر إلى محل، وكان محله بكونه صانعًا أولى منه وإذا صح وجود الصانع وبطل افتقاره إلى محل صحَّ أنه قائم بنفسه"(٣) قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ (٥).

٥. **صفة الوحدانية:** فتعنى أن الله تعالى واحد وحدةً تامةً ومطلقة، وبناءً على ذلك فوحدانية الباري ﷻ تعنى:

أ. **وحدة الذات:** ولها معنيان: أولهما: أن ذات الله ﷻ واحدة غير مركبة من أجزاء وأبعاض، وثانيهما: أن الله ﷻ لا شريك له ولا شبيه من جميع الوجوه.

ب. **وحدة الصفات:** لها معنيان: أولهما: انتفاء تعدد صفاته تعالى، فلا يكون له

=

(٧) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع/ للإمام أبي الحسن الأشعري صـ(١٩،٢٠) تقديم: د. حمودة غرابة مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية. ١٩٥٥م.

(١) الآية (٤) سورة الإخلاص.

(٢) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد/ للإمام الجويني صـ(٣٣) تحقيق: محمد يوسف موسى . الناشر: مكتبة الخانجي ـ مصر. ١٩٥٠م.

(٣) أصول الدين/ للبغدادي صـ(٩٣).

(٤) الآية (٢) سورة آل عمران.

(٥) الآية (١٥) سورة فاطر.

ﷻ صفتان من جنس واحد كقُدرتين أو علمين[1] وثانيهما: نفي المشابهة بين صفاته تعالى وصفات خلقه فالله ﷻ يُوصف بصفة الوجود والقدرة وكذا الإنسان، ولكن الوجود والقدرة بالنسبة لله ﷻ مختلفة تمامًا عن وجود الإنسان وقدرته.

ج. **وحدة الأفعال:** وتعنى أن خالق العالم واحد لا شريك له وهو الله ﷻ، فهو المتفرد ﷻ بالخلق والإبداع، ومن أشهر ما استدل به أهل السنة على اثبات صفة الوحدانية لله تعالى ما يسمى بدليل (التمانع) الذي يفترض أنه لو كان هناك الهان فأراد أحدهما إرسال المطر مثلاً وأراد الآخر حبسه فلا تخرج إرادتهما عن ثلاثة أمور:

١. أن يقع مرادهما معًا وهو محال لاجتماع النقيضين.

٢. أن لا يقع مرادهما معًا وهذا يظهر عجزهما وعدم كونهما إلهين.

٣. أن يقع ما أراده أحدهما دون الآخر فالذي تم مراده هو الإله حقيقة والثاني: الذي لم يقع مراده ليس إلهًا وذلك لعجزه، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2] ومن الآيات الدالة على وحدانية الله ﷻ أيضًا قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[3] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[4].

---

(١) يراجع: شرح جوهرة التوحيد صـ(٨٤).

(٢) من الآية (٢٢) سورة الأنبياء.

(٣) الآية (٩١) سورة المؤمنون.

(٤) الآيات: (١ ـ ٤) سورة الإخلاص.

المبحث الثاني
تـعريـف صـفات المـعاني والصفات الخبرية

أولاً: صفات المعاني:

وهي كل صفة قائمة بذاته تعالى، زائدة على الذات موجبة له حكمًا، كقيام القدرة بالذات، فإنه يوجب كونه قادرًا وهي سبع صفات:(القدرة، والإرادة والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام)[١] وإنما سميت صفات المعاني لأن كل صفة منها تدل على معنى زائد على الذات، والآن نعرج على بيان هذه الصفات.

١. **صفة القدرة**: وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه علي وفق علمه وإرادته تعالى"[٢] فقد ثبت بالأدلة القطعية أنه تعالى هو الخالق لجميع الموجودات، وإيجاد الله ﷻ لهذا العالم دليل على كونه تعالى قادرًا.

يقول الإمام أبو حامد الغزالي :"ندعي أن محدث العالم قادر، لأن العالم فعل محكم مرتب متقن منظوم مشتمل على أنواع من العجائب والآيات، وذلك يدل على القدرة"[٣] قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [4] ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرًا﴾[5] .

٢. **صفة الإرادة:** وهي صفة قديمة زائدة عن الذات قائمة بها تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق العلم، ومما يجوز على الممكن الوجود أو العدم، وكونه في زمن مضي أو زمن مستقبل"[٦].

وإذا ثبت أن الله تعالى خالقٌ لكل الموجودات في هذا العالم وأن هذا الموجودات

---

(١) يراجع: الاقتصاد في الاعتقاد/ للإمام أبي حامد الغزالي صـ(٧٥) تحقيق: عبد الله محمد الخليلي. دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان ـ ط/١، ٢٠٠٤م. شرح جوهرة التوحيد صـ(٧٥)].

(٢) شرح جوهرة التوحيد صـ(٨٨).

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٥١).

(٤) من الآية (٢٠) سورة البقرة.

(٥) من الآية (٤٥) سورة الكهف.

(٦) شرح جوهرة التوحيد صـ(٩١).

متفاوتة في شكلها وهيئتها دل ذلك على أن الله ﷻ خلقها بإرادة تامة ومطلقة، يقول الإمام أبو الحسن الأشعري :"فإنه لا يجوز أن يكون في سلطان الله ﷻ ما لا يريده، لأنه لو كان في سلطان الله تعالى ما لا يريده لوجب أحد أمرين:

إما إثبات سهو وغفلة، أو إثبات ضعف وعجز ووهن وتقصير عن بلوغ ما يريده فلما لم يجز ذلك على الله ﷻ استحال أن يكون في سلطانه ما لا يريده"(١) قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾(٢) ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾(٣).

٣. **صفة العلم:** وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، متعلقة بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق انكشاف على وجه الإحاطة على ما هي به من غير سبق خفاء"(٤)، فقد ثبت أن هذا العالم حادث وأن محدثه هو الله ﷻ وأن العالم اشتمل على ترتيب دقيق ونظام عجيب، وكل من كان كذلك وجب له العلم لأنه من المحال صدور هذا الإتقان عن جهل فاستحال على الله ﷻ الجهل ووجب اتصافه بالعلم.

يقول الإمام الجويني :"وكذلك يستيقن كل لبيب أن الأفعال المحكمة المتقنة الواقعة على أحسن ترتيب ونظام وإتقان وإحكام لا تصدر إلا من عالم بها، ومن جوز صدور خط منظوم على ترتيب معلوم من غير عالم بالخط كان من المعقول خارجًا"(٥) قال تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾(٦) ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾(٧) .

٤. **صفة السمع:** هي صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى، ينكشف بها جميع

---

(١) اللمع في الرد أهل الزيغ والبدع صـ(٤٧).

(٢)من الآية (١٠٧) سورة هود.

(٣) الآية (٨٢) سورة يس.

(٤) شرح جوهرة التوحيد صـ(٩٣).

(٥) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة صـ(٩٤).

(٦)من الآية (٩) سورة الرعد.

(٧) من الآية (١٢) سورة الطلاق.

الموجودات انكشافًا تامًّا يغاير الانكشاف بصفتي السمع والبصر"[١] وإثبات صفة السمع لله ﷻ كمال يليق به لأنه ﷻ لو لم يتصف بصفة السمع لاتصف بضدها وهو الصمم وهو نقص، والنقص على الله ﷻ محال، فالله تعالى يجب له صفة السمع.

يقول الإمام أبي حامد الغزالي :"وأما المسلك العقلي فهو أن نقول: معلوم أن الخالق أكمل من المخلوق، ومعلوم أن البصير أكمل ممن لا يبصر، والسميع أكمل ممن لا يسمع، فيستحيل أن يثبت وصف الكمال للمخلوق ولا نثبته للخالق"[٢] قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[٣] ﴿لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ ﴾[٤].

٥. **صفة البصر**: وهي صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى ينكشف بها جميع الموجودات انكشافًا يغاير انكشاف العلم والسمع"[٥]، لأنه تعالى لو لم يتصف بصفة البصر لاتصف بضدها وهو العمى، وهذا نقص، والنقص على الله تعالى محال، فالله ﷻ يجب له صفة البصر يقول الإمام الفخر الرازي:" لنا أنه ﷻ حي والحي يصح اتصافه بالسمع والبصر وكل من صح اتصافه بصفة فلو لم يتصف بها اتصف بضدها، فلو لم يكن الله ﷻ سميعًا بصيرًا كان موصوفًا بضدهما، وضدهما نقص، والنقص على الله تعالى محال"[٦] قال تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾[٧] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ

(١) تيسير العقيدة بشرح الخريدة صـ(٥٢).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٦٦).

(٣) من الآية (١٣٤) سورة النساء.

(٤) من الآية (٤٢) سورة مريم.

(٥) تيسير العقيدة بشرح الخريدة صـ(٥٣).

(٦) محصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين/ للإمام الفخر للرازي صـ(١٧١) بذيله تلخيص المحصّل/ لنصير الدين الطّوسي ـ تحقيق: طه عبد الرؤف ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.

(٧) الآية (٤٦) سورة طه.

لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾[١]

٦. **صفة الكلام:** وهو وصف قائم بذاته تعالى ليس بصوت ولا حرف، بل لا يشبه كلامُه كلامَ غيره كما لا يشبه وجودُه وجودَ غيره"[٢]، والمراد بكلامه ﷻ هو الكلام النفسي القديم، يقول الإمام سيف الدين الآمدي :"لكن معنى كونه متكلمًا أنه قام بذاته كلام قديم أزلي نفساني أحدي الذات، ليس بحروف ولا أصوات، وهو مع ذلك متعلق بجميع متعلقات الكلام"[٣].

وصفة الكلام من صفات الكمال الواجبة لله تعالى لأنه لو لم يتصف بصفة الكلام لاتصف بضدها وهو البكم، وهذا نقص والنقص عليه ﷻ محال، فالله ﷻ يجب له صفة الكلام يقول الامام أبو حامد الغزالي :"أن الكلام للحي أما أن يقال: هو كمال أو يقال: هو نقص أو يقال لا هو نقص ولا هو كمال، وباطل أن يقال: هو نقص أو هو لا نقص ولا كمال فثبت بالضرورة أنه كمال وكل كمال وجد للمخلوق فهو واجب الوجود للخالق بطريق الأولى"[٤] قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾[٥].

٧. **صفة الحياة:** وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، تقتضي صحة الاتصاف بنحو العلم والإرادة والسمع والبصر وغيرها من الصفات الواجبة لله تعالى"[٦].

فالله تعالى قد ثبت له صفة الإرادة والقدرة والعلم ولا يصح الاتصاف بهذه الصفات إلا بعد ثبوت صفة الحياة، فهي المصحح للصفات الواجبة لله تعالى[٧] قال

---

(١) من الآية (٣١) سورة فاطر.

(٢) إحياء علوم الدين/ للإمام أبي حامد الغزالي (١٠٩/١) الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) أبكار الأفكار في أصول الدين/ للإمام سيف الدين الآمدي (٢٦٥/١) تحقيق: أحمد فريد المزيدي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط/١، ٢٠٠٣م.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٦٨).

(٥)من الآية (١٦٤) النساء.

(٦) شرح جوهرة التوحيد صـ(٩٥).

(٧) يراجع: التمهيد/ للباقلاني صـ(٢٦).

تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾[1] أما الصفات المعنوية[2]: فهي كل صفة ثابتة ملازمة للسبع الأُولِ (المعاني) والفرق بين المعاني والمعنوية أن المعاني صفات وجودية والمعنوية ثبوتية، وأن المعاني ملزومة للمعنوية عقلاً، والمعنوية لازمة للمعاني بمعني أنه يلزم من كونه قادرًا أنه موصوف بالقدرة كما يلزم من اتصافه بالقدرة كونه قادرًا"[3].

ثانيًا: الصفات الخبرية:

هي ألفاظ وعبارات تدل على صفات متعلقة بالله ﷻ لا ندرك معناها إلا عن طريق الوحي الشريف المتمثل في الكتاب والسنة وهي مثل الوجه، واليدين، والعين، والمجيء، والاستواء، والفوقية[4].

وسميت بالصفات الخبرية: لأن طريق إثباتها إنما هو الخبر المجرد ولا دخل للعقل في إثباتها، بل إن العقل يحيل الظواهر الواردة فيها، وهذا ما نص عليه الإمام البيهقي بقوله:" وأما السمعي فهو ما كان طريق إثباته الكتاب والسنة فقط، كالوجه واليدين والعين وهذه أيضًا صفات قائمة بذاته ... ولا يجوز تكييفها، فالوجه له صفة وليست بصورة، واليدان له صفتان وليستا الجارحتين، والعين له صفة وليست بحدقة وطريق إثباتها له صفات ذات ورود خبر الصادق به"[5].

---

(١)من الآية (٢٥٥) سورة البقرة.

(٢) مسألة ثبوت الصفات المعنوية أو نفيها موضع خلاف عند المتكلمين: الفريق الأول: ويمثله جمهور الأشاعرة وهم على نفي الصفات المعنوية ـ وأما الفريق الثاني: فيمثله بعض المعتزلة وبعض الأشاعرة وهم على إثبات الصفات المعنوية [يراجع: الشامل في أصول الدين/ للإمام الجويني صـ(٦٣١،٦٣٠،٦٢٩) تحقيق: علي سامي النشار ـ منشأة المعارف الاسكندرية ـ مصر. ١٩٦٩م. الفرق بين الفرق/ للإمام عبد القاهر البغدادي صـ(١٨٠) دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط/٢، ١٩٧٧م].

(٣) شرح جوهرة التوحيد صـ(١٠٤).

(٤) يراجع: الملل والنحل/ للإمام محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٩٢/١) مؤسسة الحلبي.

(٥) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث/ للإمام أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى البيهقي صـ(٧١) تحقيق: أحمد عصام الكاتب ـ دار الآفاق الجديدة ـ
=

فالإمام البيهقي يشير إلى ألفاظ محددة كالوجه واليدين أسندت إلى الباري ﷻ ونص البيهقي على أنها صفات لله تعالى مع امتناع المشابهة والمماثلة بينها وبين الحوادث، وأن ثبوت هذه الصفات موقوف على الخبر كتابًا وسنة، وهذا ما صرح به الإمام الشهرستاني قائلاً :"وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل: اليدين والوجه، ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع فنسميها صفات خبرية"[١].

وتنقسم الصفات الخبرية: إلى (صفات ذاتية، وصفات فعلية)[٢] أما صفات الذات فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾[٤] وأما صفات الفعل فيدل عليها قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[٦].

وبعد هذ البيان لمفهوم (الصفات الخبرية) نستطيع أن نقول: إن الصفات الخبرية هي عبارة عن ألفاظ أضيفت إلى الباري ﷻ، ممَّا قد يحتمل معناه التشبيه والمماثلة مثل: (الوجه، واليد، والمجيء، والاستواء ..) وما يلزم ذلك من الجهة والحركة والانتقال، وكان طريق ثبوتها الوحي الشريف (الكتاب والسنة).

بيروت ـ ١٤٠١هـ

(١) الملل والنحل/ للشهرستاني (٩٣/١).

(٢) الاعتقاد والهداية صـ(٧٠) [يراجع: الفقه الأكبر/ للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي صـ(١٦) الناشر: مكتبة الفرقان ـ الإمارات العربية ـ ط/١، ١٩٩٩م].

(٣) من الآية (٢٧) سورة الرحمن.

(٤) من الآية (١٠) سورة الفتح.

(٥) من الآية (٥) سورة طه.

(٦)من الآية (٢٢) سورة الفجر.

الفصل الثاني
موقـف أهـل السنة مــن الـصفات الـخبريــة
وأثـر الضوابط العقدية في فهمها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف أهل السنة من الصفات الخبرية إجمالاً.

المبحث الثاني: أثر الضوابط العقدية في معرفة الصفات الخبرية.

المبحث الأول
موقـف أهـل السنة مـن الصفـات الـخبريـة إجمالاً

من المعلوم أن الصفات الخبرية هي ألفاظ وردت في الخبر كتابًا وسنةً، والطريق إلى إثباتها وفهمها هو الشرع الحكيم وذلك وفقًا لقواعد التنزيه التي ثبتت لله تعالى وبناءً على ذلك كان موقف أهل السنة من الصفات الخبرية والذي يتمثل في مذهبين يتجلى من خلالهما موقف أهل السنة (الأول: هو مذهب التفويض، والثاني: هو مذهب التأويل) وينقل لنا الإمام النووي هذين المذهبين فيقول :"هذا الحديث -أي حديث **(النزول)**-[1] من أحاديث الصفات وفيه مذهبان مشهوران للعلماء:

أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله ﷻ، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله ﷻ عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها"[2] والآن نعرج اجمالاً على بيان هذه

---

(١) عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "ينزل ربنا -تبارك وتعالى- كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له" [أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه (١/ ٥٢١ ح ٧٥٨)].

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٣٦،٣٧/٦) =

المذاهب ولكن بشيء من الإيضاح:

المذهب الأول: التفويض: وهو مذهب جمهور السلف وبعض الخلف، والمراد بالتفويض: هو صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله تعالى بأن يقال: الله أعلم بمراده"[١].

وعلى ذلك درج أكثر السلف، يقول الإمام الرازي :"مذهب السلف: حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأنّ مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها"[٢].

وبذلك يظهر جليًّا أن القائلين بالتفويض من السلف والخلف حال كونهم يثبتون هذه النصوص لله تعالى إلا أنهم يوفضون معناها وكيفيتها إلى لله ﷻ، ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى بعض من أقوالهم ولكن على سبيل المثال لا الحصر:

وجاء عن الإمام مالك (ت:١٧٩هـ) أن رجلاً سأله فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٣] كيف استوى؟ قال: فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يُخرج"[٤].

ويقرر الإمام الشافعي (ت:٢٠٤هـ) التفويض فيقول :"آمنت بما جاء عن الله على مراد الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ"[٥] وأما الإمام أحمد بن حنبل

الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ ط/٢، ١٣٩٢هـ.

(١) شرح جوهرة التوحيد صـ(١٢٤).

(٢) أساس التقديس/ للإمام الفخر الرازي صـ(٢٣٧) تحقيق: د. أحمد حجازي السقا ـ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ـ ١٩٨٦م.

(٣)من الآية (٥) سورة طه.

(٤) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد/ للبيهقي صـ(١٦٦).

(٥) ذم التأويل/ للإمام عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي صـ(١١) تحقيق: بدر عبد الله البدر الناشر: الدار السلفية ـ الكويت ـ ط/١، ١٤٠٦هـ

(ت:٢٤١هـ) فقد سئل عن أخبار متشابه الصفات فقال:" نمرها كما جاءت"[١].

والتفويض في متشابه الصفات جاء أيضًا عن الإمام سفيان الثوري[٢] وابن عيينة[٣] ومعمر[٤] والأوزاعي[٥]، يقول ابن عبد البر[٦]:"وقد روينا عن مالك بن أنس، والأوزاعي وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد في الأحاديث

---

(١) ذم التأويل صـ(٢٢).

(٢) هو شيخ الإسلام سفيان بن سعيد بن مسروق بن ربيع الثوري، الكوفي، أحد التابعين، ولد سنة ٩٧هـ بالكوفة وكان سيد العلماء العاملين في زمانه، من مصنفاته: (الجامع الكبير- الجامع الصغير تفسير الثوري)، كانت وفاته -رحمه الله- بالبصرة سنة١٦١هـ [يراجع: سير أعلام النبلاء/ للحافظ الذهبي (٢٣٠/٧) تحقيق: مجموعة من الباحثين ـ مؤسسة الرسالة ـ ط/٣، ١٩٨٥م. الأعلام/ لخير الدين بن محمود الزركلي(١٠٤/٣) دار العلم للملايين ـ ط/١٥، ٢٠٠٢م].

(٣) هو الإمام الجليل أبو محمد سفيان بن عُيَيْنَة ابن أبي عمران ميمون الهلالي، الكوفي، المكي، ولد بالكوفة سنة ١٠٧هـ، وطلب العلم صغيرًا ، فكان حافظًا ثقة، واسعَ العلم كبير القدر من مؤلفاته: (جزء حديث سفيان بن عيينة ـ كتاب في التفسير) مات -رحمه الله- بمكة سنة ١٩٨هـ [يراجع: سير أعلام النبلاء (٤٥٤/٨) الأعلام (١٠٥/٣)].

(٤) هو الإمام الحافظ معمر بن راشد بن أبي عمرو الأزدي، البصري، ولد بالبصرة سنة ٩٥هـ، وطلب العلم وهو حدث، ثم رحل إلى اليمن، وتصدر فيها للتدريس والفتيا، وهو ممن اتفق أهل العلم على وثقاتهم، من مؤلفاته: (جامع معمر بن راشد ـ كتابا في المغازي) مات -رحمه الله- باليمن سنة ١٥٣هـ [يراجع: سير أعلام النبلاء (٥/٧) الأعلام (٢٧٢/٧)].

(٥) هو الامام الحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، ولد بعلبك سنة ٨٨هـ، ونشأ بالبقاع يتيمًا في حجر أمه، وكان الأوزاعي إمامًا في الفقه والحديث، وصاحب مذهب فقهي من مؤلفاته :(السنن ـ المسائل) توفي -رحمه الله- ببيروت سنة ١٥٧هـ [يراجع: سير أعلام النبلاء (١٠٧/٧)الأعلام (٣٢٠/٣)].

(٦) هو الإمام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، النمري، الأندلسي، القرطبي المالكي، ولد سنة ٣٦٨هـ، وكان من كبار حفاظ الحديث، وصنف الكثير من التصانيف النافعة منها:(التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ جامع بيان العلم وفضله) كانت وفاته – رحمه الله– سنة ٤٦٣هـ. [يراجع: سير أعلام النبلاء (١٥٣/١٨) الاعلام (٢٤٠/٨)].

في الصفات أنهم كلهم قالوا: أمُرُّوها كما جاءت"[١].

ويصرح الإمام الطحاوي بالتفويض فيقول:" وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ﷻ ولرسوله ﷺ ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه"[٢].

ويذهب إلى القول: التفويض الإمام أبو الحسن الأشعري فيقول :"إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول: إن الله ﷻ يستوي على عرشه استواءً يليق به من غير طول استقرار كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٣][٤]

وكذلك القاضي الباقلاني يميل إلى التفويض فنجده يقول:" فإن قيل: أليس الله قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قلنا: بلى قد قال ذلك ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة لكن ننفي عنه أمارة الحدوث ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق ولا نقول إن العرش له قرار ولا مكان، فلما خلق الخلق لم يتغير عما كان"[٥].

ويذهب الإمام الماتريدي إلى التفويض فيقول :"والأصل عندنا في ذلك: أن اللَّه ﷻ قال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ فنفى عن نفسه شبه خلقه وقد بينا أنه في فعله وصفته متعال عن الأشباه فيجب القول بـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ على ما جاء به

---

(١) جامع بيان العلم وفضله/ للإمام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٢/٩٤٣) تحقيق: أبي الأشبال الزهيري ـ دار ابن الجوزي ـ السعودية ـ ط/١، ١٩٩٤م.

(٢) يراجع: شرح العقيدة الطحاوية/ محمد بن عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي صـ(١٨٩) تحقيق: جماعة من العلماء ـ دار السلام للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ط/١، ٢٠٠٥م.

(٣) من الآية (٥) سورة طه.

(٤)الإبانة عن أصول الديانة/ للإمام أبي الحسن الأشعري صـ(١٠٥) تحقيق: د. فوقية حسين محمود ـ الناشر: دار الأنصار – القاهرة ـ ط/١، ١٣٩٧هـ.

(٥) الإنصاف فيما يجب اعتقاده صـ(٣٩،٤٠).

التنزيل"[١]

أما الإمام أبو المعين النسفي[٢] فيصرح بالتفويض قائلاً :"مريد ﷻ بلا قلب متكلم بلا لسان وشفتين، وكذلك اليد من صفاته الأزلية بلا كيف وتشبيه وجارحة، فُنقرُّ باليد والمراد به ما أراده الله تعالى"[٣]، وبذلك نرى أن أصحاب مذهب التفويض سلفًا وخلفًا منهجهم قائم على الوقوف عند ما ورد به الوحي الشريف من غير زيادة أو نقصان، وهذه هي العقيدة الصافية النقية الخالصة من كل شائبة تجسيم وتشبيه، البعيدة عن كل تصور لا ينبثق من روح القرآن ولا يسير في فلك السنة.

المذهب الثاني: التأويل: وهو مذهب جمهور الخلف وبعض السلف ﷺ والمراد بالتأويل: هو حمل الكلام على معنى غير المعنى الذي يقتضيه الظاهر، بموجب اقتضى أن يحمل على ذلك ويخرج على ظاهره"[٤].

والعلة في القول بالتأويل هو أن ظاهر النصوص الموهمة للتشبيه قد تتعارض وتنزيه الباري ﷻ عن كل معاني الجسمية، لذا وجب العمل بالتأويل وفقًا لما ورد بالأدلة القطعية من مخالفته تعالى لسائر الحوادث قال جل شأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ

(١) تأويلات أهل السنة/ للإمام أبي منصور الماتريدي (٢٦٩/٧) تحقيق: د. مجدي باسلوم. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. لبنان. ط/١، ٢٠٠٥م.

(٢) هو الإمام ميمون بن محمد بن مكحول أبو المعين النسفي، الحنفي، الماتريدي، الإمام الزاهد العالم البارع، ولد سنة٤١٨هـ، وهو من أشهر علماء المدرسة الماتريدية بعد مؤسسها الامام م الماتريدي، ترك العديد من المؤلفات منها: (بحر الكلام. تبصرة الأدلة. التمهيد لقواعد التوحيد) كانت وفاته -رحمه الله- سنة ٥٠٨هـ [يراجع: الجواهر المضية في طبقات الحنفية/ عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي (٣٠٨/١) مير محمد كتب خانه – كراتشي. الأعلام (٣٤١/٧)].

(٣) بحر الكلام/ للإمام أبي المعين ميمون النسفي الماتريدي صـ(١٠٥) تحقيق: ولي الدين محمد صالح الناشر: مكتبة دار الفرفور. ط/٢، ٢٠٠٠م.

(٤) يراجع: التعريفات/ للشريف الجرجاني صـ(٥١) التسهيل لعلوم التنزيل/ للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزي (١٦/١) تحقيق: عبد الله الخالدي. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت. ط/١، ١٤١٦هـ.

ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[١] وقال تعالى ذكره:﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[٢] ويحسن بنا في هذا المقام أن نذكر طائفة من أقوال من ذهب إلى التأويل ولكن على سبيل الإجمال:

من ذلك: تأويل ابن عباس –رضي الله عنهما- (لليد) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾[٣] أي: بقوة، يقول الإمام أبو الفرج الجوزي[٤]: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾ المعنى: وبنينا السماء بنيناها بِأَيْدٍ أي: بقُوَّة كذلك قال ابن عباس ومجاهد وقتادة"[٥].

وكذلك تأويل الإمام أبو حنيفة (ت:١٥٠هـ) للقرب والبعد في حقه تعالى بمعنى الكرامة من الله تعالى لعبده أو الهوان له فيقول:" وليس قرب الله تعالى ولا بعده من طريق طول المسافة وقصرها ولكن على معنى الكرامة والهوان"[٦][٧].

وكذلك تأويل الإمام سفيان الثوري (ت:١٦١هـ) للفظ (المعية) في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[٨] بمعية العلم والإحاطة يقول الحافظ الذهبي :"وقال معدان

---

(١) من الآية (١١) سورة الشورى.

(٢) الآيتان: (٣ ، ٤) سورة الإخلاص.

(٣) الآية (٤٧) سورة الذريات.

(٤) هو الامام الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الحنبلي، القرشي، ولد ببغداد سنة ٥٠٨هـ، كان علامة عصره في شتى العلوم، وحامل لواء الوعظ والقيم بفنونه من مؤلفات منها: (زاد المسير في علم التفسير . دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ـ الموضوعات من الأحاديث المرفوعات) مات -رحمه الله- سنة ٥٩٧هـ [يراجع: الأعلام (٣/ ٣١٦)].

(٥) زاد المسير في علم التفسير/ للإمام أبي الفرج الجوزي (١٧٢/٤) تحقيق: عبد الرزاق المهدي . الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت . ط/١، ١٤٢٢هـ [يراجع: تفسير الطبري (٤٣٨/٢٢)].

(٦) الفقه الأكبر صـ(٦٨).

(٧) في الضابط السادس من ضوابط فهم الصفات الخبرية قد نتوسع في ايراد مذهب من قال بالتأويل من السلف ﷺ من أمثال (ابن عباس ﷺ والحسن البصري، ومالك وغيرهم).

(٨) من الآية (٤) سورة الحديد.

سألت الثوري عن قوله: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ قال: علمه"[١].

والإمام أبو الحسن الأشعري يؤول أيضًا (الفوقية) في حقه تعالى بأنها فوقية مكانة ومنزلة فيقول :"وهو فوق العرش وفوق كل شيء، إلى تخوم الثرى فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد وهو على كل شيء شهيد"[٢].

أما القاضي الباقلاني فيؤول (الغضب والرضا) في حقه ﷻ بالإرادة فيقول :"الدليل على ذلك: أن الغضب والرضا ونحو ذلك لا يخلو إما أن يكون المراد به إرادته النفع والضرر فقط، أو يكون به نفور الطبع وتغير عند الغضب، ورقته وميله وسكوته عند الرضا، فلما لم يجز أن يكون الباري جلت قدرته ذا طبع يتغير وينفر، ولا ذا طبع يسكن ويرق، وأن هذه من صفات المخلوقين وهو يتعالى عن جميع ذلك: ثبت أن المراد بغضه ورضاه ورحمته وسخطه إنما هو إرادته وقصده إلى نفع من كان في معلومه أن ينفعه وضرر من سبق في علمه وخبره أن يضره لا غير ذلك"[٣].

كما أن إمام الحرمين يؤول معنى (الجَنْب) في قوله تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾[٤] على ما فرط الإنسان في أمر ربه فيقول :"ومما يسأل عنه قوله تعالى: ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ ولا يلتبس معنى هذه الآية إلا على غر غبي، إذ لا يتجه في انتظام الكلام حمل الجنب على تقدير الجارحة مع ذكر التفريط فلا وجه إلا حمل الجنب على جهات أمر الله تعالى ومأخذها"[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧٤/٧).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة صـ(٢١).

(٣)الإنصاف فيما يجب اعتقاده صـ(٣٧).

(٤) من الآية (٥٦) سورة الزمر.

(٥) الارشاد/ للإمام الجويني صـ(٤١،٤٠).

وكذلك الإمام الرازي يؤول (العين) بالحفظ والرعاية فيقول: "أما قوله: ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾[1] فهذا لا يمكن إجراؤه على ظاهره، لأنه ثبت بالدلائل القطعية العقلية كونه ﷻ منزهًا عن الأعضاء والجوارح والأجزاء والأبعاض، فوجب المصير فيه إلى التأويل وهو من وجوه: الأول: أن معنى بأعيننا أي: بعين المَلِك الذي كان يعرفه كيف يتخذ السفينة، الثاني: أن من كان عظيم العناية بالشيء فإنه يضع عينه عليه فلما كان وضع العين على الشيء سببًا لمبالغة الاحتياط والعناية جعل العين كناية عن الاحتياط"[2].

ويؤول الإمام أبو منصور الماتريدي قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[3] فيقول: "أي: أأمنتم من في السماء ملكه وسلطانه، ولم تروا أحدًا انتهى ملكه إلى السماء، فكيف تأمنون ممن بلغ ملكه السماء، فكيف تأمنون مكره وتعادونه، وأنتم لا تجترئون على معاداة ملك من ملوك الأرض الذي لا يجاوز ملكه الأرض هيبة منه وخوفًا من سلطانه فكيف تأمنون عذاب من بلغ ملكه ما ذكرنا؟!"[4].

أما الإمام أبو المعين النسفي[5] فيؤول (الضحك) في حقه ﷻ بـ(الرضا) فيقول :"وما روي أنه ﷻ يضحك إلى أوليائه أي: ظهر الرضا عنهم يقال ضحكت الطلعة إذا أظهرت ما في جوفها.. فكان تأويل الخبر إظهار الله ﷻ رضاه وثوابه على أوليائه"[6].

وكذلك الإمام جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي[7] يؤول معنى (النزول) في

---

(١) من الآية (٣٧) سورة هود.

(٢) يراجع: مفاتيح الغيب/ للإمام الفخر الرازي (٣٤٤/١٧) دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط/٣، ١٤٢٠هـ

(٣) من الآية (١٦) سورة الملك.

(٤) تفسير الماتريدي (١١٧/١٠).

(٥) تقم التعريف صـ(٢٣).

(٦) تبصرة الأدلة (٢٨٩/١، ٢٩٠).

(٧) هو القاضي أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي الماتريدي وهو من أعلام المذهب الماتريدي صنف مصنفات حسنة في الفقه والأصول من ذلك: (كتاب أصول الدين ـ المنتقى من روضة =

حق لله ﷻ بنزول رحمته ويؤول معنى (اليد) بالنسبة للباري ﷻ بالقدرة فيقول:" نزوله إلى السماء الدنيا تفضل ورحمة لا نقلة وحركة، وله يدان هما صفته يخلق بهما ما يشاء وهما يد خلق وقدرة، لا يد بطش وجارحة"[1].

المتكلمين (المقدمة الغزنوية) في الفقه) كانت وفاته بحلب سنة ٥٩٣هـ [يراجع: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/١٢٠)].

(١) كتاب أصول الدين/ للإمام جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي صـ(٧٦ ـ ٧٩). تحقيق: عمر وفيق الداعوق. دار البشائر الإسلامية. بيروت لبنان. ط/١، ١٩٩٨م.

المبحث الثاني
أثـر الـضـوابـط الـعـقـديـة في فهم الصفـات الخبـرية

إن فهم (الصفات الخبرية) من القضايا العقدية التي دار حولها جدل قديم وحديث وإن كان حديثًا أكثر بكثير، وذلك بسبب عدم الإحاطة بمعرفة الضوابط العقدية التي من شأنها فهم متشابه الصفات، على المنهج القويم المنزه لله تعالى عن كل ما يؤدى إلى التجسيم وتوابعه، ولخطورة قضية (الصفات الخبرية) أشار العلماء إلى مجموعة من الضوابط والقواعد العقدية التي من خلالها يستطيع المرء فهم متشابه الصفات فهمًا يتفق مع الأدلة القطعية الدالة على تنزيه الله ﷻ عن كل ما لا يليق به، لأن التمسك بظواهر النصوص الموهمة للتشبيه يؤدي لا محالة إلى الوقوع في براثن التجسيم لذا كان لزامًا علينا الحديث عن هذه الضوابط العقدية والتي تنتظم فيما يلي:

أولاً: الإيمان بمتشابه الصفات دون البحث عن حقيقتها وكيفيتها:

إن هدي سلفنا الصالح ﷺ في متشابه الصفات هو الإيمان بها دون البحث عن حقيقتها أو السؤال عن كيفيتها، فالصحابة ﷺ آمنوا بهذه الصفات ولم ينشغلوا بالسؤال عن معانيها، ولم يأمرهم النبي ﷺ بذلك بل منعهم من الخوض فيها.

فعن أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها- قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[1] قالت: قال رسول الله ﷺ: "**فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ**"[2].

---

(١) الآية (٧) سورة آل عمران.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ـ كتاب تفسير القرآن ـ بَابُ: {مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ} (٦/٣٣ ح ٤٥٤٧) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ـ دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة =

والحديث كما يظهر يأمر فيه النبي ﷺ أمته بعدم مخالطة هؤلاء الذين يتتبعون المتشابه من أهل البدع والزيغ، يقول الإمام النووي: "وفي هذا الحديث التحذير من مخالطة أهل الزيغ وأهل البدع ومن يتبع المشكلات للفتنة"(١).

وامتثالاً لهذا التوجيه القرآني والنبوي كان الصحابة ﷺ يؤمنون بكل الصفات الواجبة لله ﷻ خاصة الخبرية منها، دون البحث عن حقيقة معانيها وكيفيتها، ومع إيمانهم الكامل بهذه الصفات ما كانوا يتبعون المتشابه من الصفات بل سكتوا عنها وانشغلوا بالجوانب العملية من الدين الحنيف.

بل ورد عن بعضهم النهي عن هذ الأمر فها هو حبر الأمة عبد الله بن عباس ﷺ يقول: "**تَفَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ**"(٢) وهذا ما أشار إليه القاضي عياض بمنع التفكر في ذاته تعالى فيقول:" والحق على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التفكر في الذات كما أُمروا، وسكتوا لحيرة العقل هناك وسلموا، وأطبقوا على تحريم التكييف والتخييل والتشكيل، وأن ذلك من وقوفهم وحيرتهم غير شك في الوجود أو جهل بالموجود، وغير قادح في التوحيد بل هو حقيقة عندهم"(٣).

والقرآن الكريم في أثناء حديثه عن المحكم والمتشابه بيّن أن هدف أهل الزيغ والبدع هو اقتفاء المتشابه قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ﴾ يقول الإمام الفخر الرازي:" اعلم أنه تعالى لما بيَّن أن الكتاب ينقسم إلى قسمين منه محكم ومنه متشابه بيّن أن أهل الزيغ لا يتمسكون إلا بالمتشابه ... ويدخل في هذا الباب استدلال المشبهة بقوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ فإنه لما ثبت بصريح العقل

ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي). ط/١، ١٤٢٢هـ.

(١) شرح النووي (٢١٨/١٦).

(٢) أخرجه الإمام البيهقي في الأسماء والصفات (٤٦/٢ ح ٦١٨) تحقيق: عبد الله محمد الحاشدي مكتبة السوادي– السعودية. ط/١، ١٩٩٣م.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم/ للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي (٤٦٥/٢) تحقيق: د. يحي اسماعيل. دار الوفاء للطباعة والنشر. مصر. ط/١، ١٩٩٨م.

أن كل ما كان مختصًّا بالحيز فإما أن يكون في الصغر كالجزء الذي لا يتجزأ وهو باطل بالاتفاق، وإما أن يكون أكبر فيكون منقسمًا مركبًا، وكل مركب فإنه ممكن ومحدث فبهذا الدليل الظاهر يمتنع أن يكون الإله في مكان، فيكون قوله: (الرحمن على العرش استوى) متشابهًا، فمن تمسك به كان متمسكًا بالمتشابهات"[١].

ثم ساق القرآن الكريم العلة في تتبع هؤلاء للمتشابه فقال جل شأنه: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ طلب أن يفتنوا الناس عن دينهم ويضلوهم ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ أي: وطلب أن يؤولوه التأويل الذي يشتهونه"[٢].

ويناسب هدفهم من إحداث الفتنة بين الخلق، بسبب انحرافهم عن مراد الله ﷻ ومراد رسوله ﷺ يقول الإمام القرطبي في تفسيره:" متبعو المتشابه لا يخلو أن يتبعوه ويجمعوه طلبًا للتشكيك في القرآن وإضلال العوام كما فعلته الزنادقة ... أو طلبًا لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة، الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن البارئ ﷻ جسم مجسم وصورة مصورة .. تعالى الله عن ذلك"[٣].

وبذلك يظهر أن السلف ﷺ كانوا يؤمنون بجميع الصفات الواجبة لله تعالى امتثالاً لما جاء عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ، ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث عن حقائق هذه الصفات ومعانيها فعن ابن مسعود ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: "**نَزَلَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ زَاجِرًا، وَآمِرًا وَحَلَالًا وَحَرَامًا وَمُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا وَأَمْثَالًا فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ**

---

(١) تفسير الرازي (١٤٣/٧).

(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)/ للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (٢٣٧/١) تحقيق: يوسف علي بديوي. الناشر: دار الكلم الطيب. بيروت. ط/١، ١٩٩٨م.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)/ للإمام محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (١٤/٤) تحقيق: أحمد البردوني. دار الكتب المصرية – القاهرة. ط/٢، ١٩٦٤م.

وَافْعَلُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَانْتَهُوا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ وَقُولُوا: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا"(١).

ثانيًا: عدم مخاطبة العوام في قضية (الصفات الخبرية):

من الضوابط العقدية في فهم الصفات الخبرية أيضًا عدم مخاطبة العوام في قضية (الصفات الخبرية) لأن هذه القضية من القضايا لا يحسن فهمَها العوامُّ لكونهم غير متخصصين، وليس من دورهم وشأنهم الدخول في تفاصيل هذه المسائل العقدية، بل يكتفى منهم بالإثبات الإجمالي لكل ما يليق بالباري ﷻ من الكمال المطلق، والنفي الإجمالي لكل نقص يتنزه عنه تعالى.

وهذا ما حث عليه الإسلام، حيث إنه أمر بمراعاة الفوارق العلمية الموجودة بين عموم الخلق، فما يصلح للعالم لا يصلح للعامي، روي الإمام البخاري بسنده عن علي ابن أبي طالب ﷺ أنه قال :**"حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ"**(٢) لأن خطاب الناس ما لا يعرفون محصلته أن يُكذب الله ﷻ ورسوله ﷺ لعلة عدم الفهم.

يقول الحافظ ابن حجر: "والمراد بقوله: "بما يعرفون" أي: يفهمون .. وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة، ومثله قول ابن مسعود ﷺ: **"مَا أَنت بمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إلا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً"**(٣)(٤) ثم إن العوامّ ليسوا في حاجة إلى معرفة هذه التفاصيل المتعلقة بـ(متشابه الصفات)، لأن ذلك لا يُبنى عليها

(١) أخرجه الإمام الحاكم في مستدركه ـ كتاب فضائل القرآن ـ باب أخبار في فضائل القرآن (٧٣٩/١ ح٢٠٣١) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط/١، ١٩٩٠م.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ـ كتاب العلم ـ باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا (١/ ٣٧ ح ١٢٧).

(٣) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ـ بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ (١١/١).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري/ للحافظ ابن حجر العسقلاني (٢٢٥/١) ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي. دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩هـ.

عمل ولا زيادة إيمان، بل معظمها ممّا لا تحيط بها عقولهم، فتكون فتنة على بعضهم، ولهذا أنكر الإمام مالك ﷺ على من سأله عن معنى الاستواء على العرش أشد الإنكار.

وهذا بخالف الأمور العمليّة الّتي يُحتاج العبد إلى معرفة بتفاصيلها، لأنه مخاطب بها على كيفية محددة ومفصلة كالصلاة والزكاة، يقول الإمام الغزالي:" وأما ما يجب اعتقاده على المكلف فهو ما ترجمه قول لا إله إلا الله محمد رسول، ثم إذا صدق الرسول فينبغي أن يصدقه في صفات الله تعالى فإنه حي قادر عالم متكلم (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)، وليس عليه بحث عن حقيقة هذه الصفات"(١).

ومما سبق يبدو واضحًا أنه لا يجوز إثارة قضية (متشابه الصفات) أمام العوام حتى لا يؤدي ذلك إلى زعزعة العقيدة لديهم ولذلك كره الإمام مالك ﷺ تحديث الناس بمثل هذه القضايا يقول الإمام ابن عبد البر :"وقد كان مالك ينكر على من حدث بمثل هذه الأحاديث، ذكره أصبغ وعيسى عن ابن القاسم قال سألت مالكًا عمن يحدث الحديث: **(إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ)**(٢) فأنكر ذلك إنكارًا شديدًا ونهى أن يحدث به أحدًا وإنما كره ذلك مالك خشية الخوض في التشبيه"(٣).

ولذا نجد الإمام الغزالي يؤكد على أن العوام لا يخاض معهم في دقائق العلوم فيقول: "بل لا ينبغي أن يخاض مع العوام في حقائق العلوم الدقيقة، بل يقتصر معهم على تعليم العبادات وتعليم الأمانة في الصناعات، التي هم بصددها ويملأ قلوبهم من الرغبة والرهبة في الجنة والنار كما نطق به القرآن، ولا يحرك عليهم شبهة فإنه ربما تعلقت الشبهة بقلبه، ويعسر عليه حلها فيشقى ويهلك، وبالجملة لا ينبغي أن يفتح

---

(١) مجموعة رسائل الإمام الغزالي (الرسالة الوعظية)/ للإمام أبي حامد الغزالي صـ(٣١٨) تحقيق: إبراهم أمين محمد ـ المكتبة التوفيقة ـ القاهرة ـ مصر.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب البر والصلة ـ بَابُ النهي عن ضرب الوجه (٢٠١٧/٤ ح٢٦١٢).

(٣) يراجع: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ للإمام ابن عبد البر (١٥٠/٧) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب ١٣٨٧هـ

للعوام باب البحث فإنه يعطل عليهم صناعاتهم التي بها قوام الخلق"[١].

ثالثا: التفويض هو أنسب ما يخاطب به العوام عند سؤالهم عن المتشابه:

ومن القواعد العقدية في فهم الصفات الخبرية كذلك أن العوام يخاطبون بمذهب التفويض حال سؤالهم عن المتشابه من الصفات، وينبه عليهم بأن هذه النصوص المتشابهة لا يجوز حملها على ظاهرها وفهمها إلا بما يليق بالله تعالى وعظمته، كما لا يجوز لنا البحث عنها أكثر من ذلك لأن هذا ليس من شأننا بل نوكل علم كل ذلك إلى الباري ﷻ وهذا هو الصواب.

قال حنبل بن إسحاق[٢]: سألت أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ: "**إن الله ينزل إلى السماء الدنيا**"[٣] فقال: "نؤمن بها ونصدق بها، ولا نرد شيئا منها إذا كانت أسانيد صحاحًا, ولا نرد على رسول الله قوله ونعلم أن ما جاء به الرسول حق، حتى قلت لأبي عبد الله: "**ينزل الله إلى سماء الدنيا**" قال: قلت: نزوله بعلمه بماذا؟ فقال لي: اسكت عن هذا، مالك ولهذا، أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حد"[٤].

وفي كلام الإمام أحمد هنا ترجيح بأن العوام يخاطبون بمذهب التفويض ولا يتعدونه، وهذا ما نص عليه الإمام أبو حامد الغزالي، إذ يرى أن التفويض هو الأصلح للعوام في متشابه الصفات فيقول :"والذي نراه اللائق بعوام الخلق أن لا يخاض بهم في هذه التأويلات، بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث، ونحقق

---

(١) إحياء علوم الدين/ للإمام الغزالي (٥٨/١).

(٢) هو الحافظ الصدوق حنبل بن إسحاق الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، ولد قبل عام ٢٠٠هـ من مصنفاته: (الفتن ـ جزء حنبل) توفي سنة ٢٧٣هـ [يراجع: سير أعلام النبلاء (٥١/١٣) طبقات الحفاظ/ للسيوطي صـ(٢٧٢) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط/١، ١٤٠٣هـ.]

(٣) تقدم تخريجه صـ(٤٤٥).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ لهبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (٥٠٣/٣) تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان ـ الناشر: دار طيبة ـ السعودية.

عندهم أنه موجود (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات زجروا عنها، وقيل ليس هذا بعشكم فادرجوا فلكل علم رجال"[١].

ولخطورة أمر متشابه الصفات في حق العوام وغير المتخصصين وضع العلماء قيودًا لابد للعوام أن يتقيدوا بها حال أن يبلغهم شيئًا من أخبار متشابه الصفات والآن نعرج على ذكر هذه الشروط والتي تنتظم في عدة أمور:

١. **التقديس**: وهو تنزيه الباري ﷻ عن كل ما لا يليق به، فإذا طرق سمع العامي لفظ النزول في قوله ﷺ:"**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ**"[٢] فالواجب عليه أن يعلم النزول اسم مشترك قد يطلق إطلاقًا يفتقر فيه إلى ثلاثة أجسام: جسم عالٍ هو مكان لساكنه، وجسم سافل كذلك، وجسم متنقل من السافل إلى العالي ومن العالي إلى السافل، فإن كان من أسفل إلى علو سمي صعودًا وإن كان من علو إلى أسفل سمى نزولاً، وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتقر فيه إلى تقدير انتقال وحركة وجسم كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ﴾[٣].

٢. **الإيمان والتصديق**: وهو أن يعلم العبد قطعًا أن هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته، وأن رسول الله ﷺ صادق في وصف الله تعالى بها، فليؤمن بذلك وليوقن بأن ما قاله صدق، وما أخبر عنه حق لا ريب فيه، وليقل آمنا وصدقنا وأن ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله فهو كما وصفه، وحق بالمعنى الذي أراده، وعلى الوجه الذي قاله وإن كنت لا تقف على حقيقته"[٤].

وعلى ذلك نقل الإمام الأشعري الإجماع فيقول :"وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ في كتاب الله، وما ثبت به النقل من سائر سنته، ووجوب العمل بمحكمه والإقرار بنص مشكله ومتشابهه، ورد كل ما لم يحط به علمًا بتفسيره إلى الله

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٣٧).

(٢) تقدم تخريجه صـ(٤٤٥).

(٣) من الآية (٦) سورة الزمر.

(٤) (رسالة الجام العوام) صـ(٣٢٢، ٣٢٣).

مع الإيمان بنصه، وأن ذلك لا يكون إلا فيما كلفوا الإيمان بجملته دون تفصيله"[١].

٣. **الاعتراف بالعجز**: بمعنى أن يجب على من لا يقف على كنه هذه المعاني وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى المراد بها أن يقر بالعجز، فإن التصديق واجب وهو عن دركه عاجز، فإن ادعى المعرفة فقد كذب بل الراسخون في العلم والعارفون من الأولياء إن جاوزوا في المعرفة حدود العوام وجالوا في ميدان المعرفة فما بقي لهم مما لم يبلغوه بين أيديهم كثير قال سيد الأنبياء ﷺ :"**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**"[٢] فأوائل حقائق هذه المعاني بالإضافة إلى عوام الخلق كأواخرها بالإضافة إلى خواص الخلق، فكيف لا يجب عليه الاعتراف بالعجز؟"[٣].

وهذا ما فهمه العلماء من كراهة الإمام مالك ﷺ الحديث عن المتشابه من الصفات، يقول يحيى بن إبراهيم بن مزين[٤] :"إنما كره مالك أن يتحدث بتلك الأحاديث لأن فيها حدًّا وصفة وتشبيهًا، والنجاة في هذا الانتهاء إلى ما قال الله ﷻ ووصف به نفسه بوجه وبدين وبسط واستواء وكلام ... فليقل قائل بما قال الله ولينتهِ إليه، ولا يعدوه ولا يفسره، ولا يقل كيف فإن في ذلك الهلاك لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل، ولم يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمه غيره"[٥]

٤. **السكوت**: وهو عن السؤال من جانب العوام، لأن بسؤالهم عن هذه المسائل

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب/ للإمام أبي الحسن الأشعري صـ(١٦٧) الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المدينة المنورة، السعودية. ١٤١٣هـ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الصلاة. بَابُ مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (٣٥٢/١ ح٤٨٦).

(٣) يراجع: رسائل الغزالي (رسالة إلجام العوام) صـ(٣٢٣، ٣٢٤).

(٤) أبُو زَكَرِيَّا يحيى بن إبراهيم بن مُزَين القرطبي، روى عن مطرف بن عبد الله صاحب مالك بن أنس الموطأ، فكان حافظًا له فقيها فيه، من مؤلفاته منها: (تفسير الموطأ . فضائل العلم . فضائل القرآن) كانت وفاته -رحمه الله- سنة ٤٦٣هـ.[يراجع: تاريخ علماء الأندلس/ عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (١٧٨/٢) تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط/٢، ١٩٨٨م].

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ للإمام ابن عبد البر (١٥٣/٧).

يكونون معرضين للوقوع في الجهل وغيره وذلك لخوضهم فيما لا يحسنونه، لذا يجب زجرهم ومنعهم، يقول الإمام الغزالي: "السكوت عن السؤال وذلك واجب على العوام لأن بالسؤال متعرض لما لا يطيقه وخائض فيما ليس أهلاً له، فإن سأل جاهلاً زاده جهلاً، وربما ورطه في الكفر من حيث لا يشعر، وإن سأل عارفًا عجز العارف عن تفهيمه، بل عجز عن تفهيم ولده مصلحته في خروجه إلى المكتب ... وكذلك العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنعهم وضربهم بالدِّرة كما كان يفعله عمر ﷺ بكل من سأل عن الآيات المتشابهات وكما فعله رسول الله ﷺ في الإنكار على قوم رآهم خاضوا في مسألة القَدر وسألوا عنه فقال ﷺ:" **أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ**"(١) وقال :"**إنما هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِم**"(٢).. ولهذا أقول يحرم على الوعاظ على رءوس المنابر الجواب عن هذه الأسئلة بالخوض في التأويل والتفصيل"(٣).

وما نبه إليه الإمام الغزالي من التزام السكوت حيال هذه القضايا الشائكة هو مذهب السلف ﷺ ومنهجهم، يقول الإمام الفخر الرازي مبينًا موقف السلف من متشابه الصفات:" مذهب السلف حاصل هذا المذهب إن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظاهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها"(٤).

---

(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه ـ كتاب القدر ـ بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الخَوْضِ فِي القَدَرِ (٤٤٣/٤ح ٢١٣٣) والإمام ابن ماجه في سننه ـ كتاب السنة ـ باب في القدر (٦٣/١ح٨٥) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي (حديث صحيح) صححه الإمام البوصيري والحافظ ابن حجر [يراجع: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه/ للإمام البوصيري (١٤/١ح٢٨) تحقيق: محمد المنتقى ـ دار العربية – بيروت ط/٢، ١٤٠٣هـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية/ للحافظ ابن حجر (٤٤١/١٢) مجموعة من الباحثين ـ دار العاصمة والغيث ـ للنشر والتوزيع ـ ط/١، ٢٠٠٠م].

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب الحج ـ بَابُ فَرْضِ الْحَجِّ مَرَّةً فِي الْعُمُرِ (٩٧٥/٢ ح١٣٣٧).

(٣) رسائل الغزالي (رسالة إلجام العوام) صـ(٣٢٤).

(٤) أساس التقديس صـ(٢٣٧).

٥. **الإمساك**: وهو ألا نضيف على ما وصف الله ﷻ به نفسه ولا نتصرف في ألفاظ القرآن والسنة، لأنه لا يوجد عبارات تماثل ما عبر به الشرع الحكيم، وإلا فقد نضع في أنفسنا في حرج بالغ وعليه فيجب التقيد بالعبارات الشرعية كما جاءت، يقول الإمام الغزالي:" الخامسة: الإمساك عن التصرف في ألفاظ ورادة يجب على عموم الخلق الجمود على ألفاظ هذه الأخبار الإمساك عن التصرف فيها"(١).

فإذا قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾(٢) فلا نقول فوق العرش بذاته فهذا تصرف في عبارة القرآن يوقعنا في التجسيم لا محالة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾(٣) وجب الوقوف عند هذا اللفظ فلا نقول: هو معكم بذاته، لأن هذا زيادة على النص القرآني يلزم منها مخالفات عقدية لا يجوز نسبتها لله ﷻ كالتجسيم وتوابعه.

فالسلف ﷺ ما زادوا على ألفاظ النص الشريف ولا تدخلوا فيه بما لا يجوز لهم، يقول الإمام ابن قدامة المقدسي(٤):" ومذهب السلف ﷺ الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها ولا تفسير ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين، بل أمرُّوها كما جاءت، وردُّوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها"(٥).

---

(١) رسائل الغزالي (رسالة الجام العوام) ص(٣٢٨).

(٢) الآية (٥) سورة طه.

(٣) من الآية (٤) سورة الحديد.

(٤) هو الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة بن مقدام، العدوي، القرشي، المقدسي، ولد بنابلس سنة ٥٤١هـ، وهو أحد أئمة المذهب الحنبلي، كان بحرًا من بحور العلم، فقد ترك الكثير من المؤلفات منها:(المغني ـ عمدة الفقه) مات -رحمه الله- سنة٦٢٠هـ [يراجع: سير أعلام النبلاء (١٦٨/٢٣) البداية والنهاية/ للحفاظ ابن كثير (١١٧/١٣) تحقيق: علي شيري دار إحياء التراث العربي ط/١، ١٩٨٨م].

(٥) ذم التأويل ص(١١)

٦. **الكف**: وهو عن التفكير في هذه القضايا، والتسليم لما جاء به الشرع دون الجنوح بعيدًا عن الأصل، لكون العقول لا تحيط بهذه الأمور، فقد صح عن الربيع ابن سليمان[١] قال:" سألت الشافعي ﷺ عن صفات من صفات الله تعالى فقال: حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحدَّه، وعلى الظنون أن تقطع وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ"[٢].

وإن لم يستطع العامي منع نفسه عن هذا التفكر فيرى الإمام الغزالي أن علاجه أن يشغل نفسه بالعبادة والذكر أو طلب علوم أخرى أو بحرفة ما فيقول :"فإن قلت: إن لم ينصرف قلبه من التفكر والتشوف إلى البحث فما طريقه.؟ قلت: طريقه أن يشغل نفسه به بعبادة الله والصلاة وقراءة القرآن والذكر، فإن لم يقدر فبعلم آخر لا يناسب هذا الجنس من لغةٍ أو خطٍ أو طبٍ أو فقهٍ فإن لم يمكنه فبحرفة أو صناعةٍ"[٣].

٧. **التسليم لأهله**: بمعنى أن يُسند العلم إلى أهله، فالعامي لا يستطيع أن يستنبط الحكم الشرعي من النص الشريف -فضلاً عن الأصول العقدية- دون الرجوع إلى أصحاب التخصص إذ لو كان الأمر متاحًا لعموم الخلق لما قال الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[٤] وهذا الأمر الإلهي ورد في القرآن مرتين، مما يدل على

---

(١) هو الإمام المحدث الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي المصري ولد بمصر سنة١٧٤هـ، وكان ممن صحب الإمام الشافعي، ونقل عنه علمه وروى كتبه، وهو أول من أملى الحديث بجامع ابن طولون، وطال عمره واشتهر اسمه، وازدحم عليه أصحاب الحديث، حتى أفنى عمره في العلم ونشره، كانت وفاته -رحمه الله- بمصر سنة ٢٧٠هـ [سير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٢) الأعلام (١٤/٣)].

(٢) ذم التأويل صـ(٣٣).

(٣) رسائل الغزالي (رسالة الجام العوام) صـ(٣٣٣).

(٤) من الآية (٤٣) سورة النحل.

أهميته، وأنه يجب على المسلم -خاصة العامي- أن يرجع إلى أهل التخصص من العلماء كل فيما يخص مسألته.

رابعًا: الاعتماد على ما صح من الأخبار:

فمن ضمن الضوابط العقدية في فهم الصفات الخبرية أيضًا الاعتماد على ما صح من الأخبار، واستبعاد ما لا يصح في حق الله ﷻ وصفاته إذ لا يجوز الاحتجاج بالأخبار الموضوعة والضعيفة قولاً واحدًا فيما يتعلق بالأحكام الشرعية -فضلاً عن العقائد-، لأن الأصل في الصفات الخبرية هو النقل.

وهذا ما نص عليه الإمام البيهقي بقوله:" وأما السمعي فهو ما كان طريق إثباته الكتاب والسنة فقط كالوجه واليدين والعين ... ولا يجوز تكييفها، فالوجه له صفة وليست بصورة، واليدان له صفتان وليستا الجارحتين، والعين له صفة وليست بحدقة، وطريق إثباتها له صفات ذات ورود خبر الصادق به"[1] والآن نسوق بعضًا من الأخبار الموضوعة والضعيفة والتي لا يثبت بها شيء من فضائل الأعمال -فضلاً عن مسائل العقيدة-:

١. **أما مثال الحديث الموضوع:** فمن ذلك: ما رواه الإمام الطبراني قال حَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنُ سُلَيْمَانَ النَّوْفَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ رِشْدِينَ الْمِصْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْمَكِّيُّ قَالُوا: ثنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ قال: **بينا أنا جالس إذ جاءني قتادة بن النعمان، فقال لي: انطلق بنا يا ابن حنين إلى أبي سعيد الخدري فإني قد أخبرت أنه قد اشتكى، فانطلقنا على أبي سعيد فوجدناه مستلقيًا رافعًا رجله اليمنى على اليسرى فسلمنا وجلسنا، فرفع قتادة بن النعمان يده إلى رجل أبي سعيد فقرصها قرصة شديدة، فقال أبو سعيد: سبحان الله يا ابن آدم لقد أوجعني، فقال له: ذلك أردت فقال: إن النبي ﷺ قال: إِنَّ اللهَ ﷻ لَمَّا قَضَى خَلْقَهُ اسْتَلْقَى فَوَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، وَقَالَ: لَا**

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد صـ(٧١).

يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِي أَنْ يَفْعَلَ هَذَا"[١] وهذا خبرٌ منكرٌ وباطل ولا تصح نسبته إلى رسول الله ﷺ، وذلك لعدة أمور:

الأول: تصريح أهل العلم بوضع هذا الخبر وبطلانه: أما الإمام ابن جرير الطبري فيؤكد أن هذا الخبر –موضوع- وأنه من كلام كعب الأحبار، فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّ﴾[٢]:"حدثنا محمد بن منصور الطوسي ثنا حسين بن محمد عن أبي معشر عن محمد بن قيس قال: جاء رجل إلى كعب فقال: يا كعب أين ربنا؟ فقال له الناس: دق الله تعالى أفتسأل عن هذا؟ فقال كعب: دعوه، فإن يك عالمًا ازداد، وإن يك جاهلاً تعلم، سألت: أين ربنا؟ وهو على العرش العظيم متكئٌ واضع إحدى رجليه على الأخرى"[٣].

وإذا ما ذهبنا إلى الإمام البيهقي فنجده يصرح ببطلان هذا الخبر فيقول :"فهذا حديث منكر ولم أكتبه إلا من هذا الوجه"[٤]، ثم يفصح الإمام البيهقي عن علة أخرى في هذا الخبر الباطل فيقول :"وفيه علة أخرى وهي أن قتادة بن النعمان مات في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ وصلى عليه عمر ﷺوعبيد بن حنين مات سنة خمس ومائة... فتكون روايته عن قتادة منقطعة"[٥].

وكذلك الحافظ ابن كثير يحكم بوضع هذا الخبر ويرى أنه من جملة الإسرائيليات فيقول :"هذا إسناد غريب جدًّا وفيه نكارة شديدة، ولعله متلقًّى من

---

(١) أخرجه الإمام الطبراني في معجمه الكبير (١٣/١٩ح١٨) تحقيق: حمدي عبد المجيد ـ مكتبة ابن تيمية القاهرة ـ ط/٢، وابن أبي عاصم في السنة (٢٤٨/١ح٥٦٨) المكتب الإسلامي، بيروت ط/١، ١٤٠٠هـ.

(٢) من الآية (٥) سورة الشورى.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)/ للإمام محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٥٠١/٢١) تحقيق: أحمد محمد شاكر ـ مؤسسة الرسالة ـ ط/١، ٢٠٠٠م.

(٤) الأسماء والصفات (١٩٨/٢ح ٧٦١).

(٥) المصدر السابق (١٩٨/٢ ح٧٦١).

الإسرائيليات اشتبه على بعض الرواة فرفعه إلى رسول الله ﷺ"[1].

ومما يعضد ما ذهب إليه الحافظ ابن كثير من أن هذا الخبر من الإسرائيليات ما ذكره الإمام ضياء الدين المقدسي في روايةٍ لحديث ابن عباس -رضي الله عنهما- ولفظها: **قالوا: ثم مه؟ فقال النبي ﷺ: "الله أعلم" قالوا: أخبرنا عن يوم السبت قال: "الله أعلم" قالوا: لكنا نعلم؛ ثم رفع إحدى رِجليه على الأخرى فاستراح، فقال رسول الله ﷺ: "سبحان الله" فأنزل الله:** ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ فَٱصْبِرْ ﴾ يا محمد ﴿عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴾[2] وهذا ما أشار إليه الإمام سفيان الثوري فقد روى في "تفسيره" عن هارون بن عنترة قال: رأى رجلًا واضعًا إحدى الرجلين على الأخرى وآخر ينهى فقال سعيد بن جبير: هذا شيء قالته اليهود ثم قرأ: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾"[3].

الثاني: ومما ينسف هذا الخبر تمامًا ويؤكد كونه موضوعًا هو أن النبي ﷺ كان من هيئته أن يستلقي ويضع إحدى رجليه على الأخرى، وكان يفعل ذلك أيضًا عمر وعثمان ﷺ، فقد روى الإمامان البخاري ومسلم في الصحيح بسندهما عن عباد بن تميم عن عمه قال: **"رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي المَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى"**[4]

---

(١) جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن/ للحافظ ابن كثير (٩١/٧ ح٨٨١٦) تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش. دار خضر للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. ط/٢، ١٩٩٨م.

(٢) الأحاديث المختارة / للإمام ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (٣٠٢/١٠ ح٣٢١) تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش. دار خضر للطباعة والنشر. لبنان. ط/٣، ٢٠٠٠م.

(٣) تفسير الثوري/ للإمام سفيان بن سعيد الثوري (٢٨٠/١) دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. ط/١، ١٩٨٣م.

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه. كتاب الصلاة. بَابُ الِاسْتِلْقَاءِ فِي المَسْجِدِ وَمَدِّ الرِّجْلِ (١٠٢/١ ح٤٧٥) والإمام مسلم في صحيحه. كتاب اللباس والزينة – بَابٌ فِي إِبَاحَةِ الِاسْتِلْقَاءِ وَوَضْعِ إِحْدَى الرِّجْلَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى (٣/ ١٦٦٢ ح٢١٠٠).

وعن ابن شهاب عن سعيد بن المُسَيِّبِ قال: "كَانَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ يَفْعَلاَنِ ذَلِك"

الثالث: حتى وإن -سلمنا جدلاً- بصحة هذا (الخبر الموضوع) فهو يتعارض ويتصادم مع ما هو قطعي الثبوت وقطعي الدلالة من أن الله تعالى لا يشبه ولا يماثل شيئًا من الحوادث، قال جل شأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[2] فهذه النصوص قطعية في ثبوتها ودلالتها على أن الله ﷻ مخالف لسائر الحوادث، فهو ﷻ منزهٌ عن كل ما لا يليق به.

٢. **وأما مثال الحديث الضعيف:** فمن ذلك: ما رواه الإمام أحمد قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ عُدُسٍ عَنْ عَمِّهِ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ **أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا ﷻ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ؟ قَالَ: "كَانَ فِي عَمَاءٍ مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ"**[3] وهذا حديث ضعيف جدًا ولا يجوز الاحتجاج به مطلقًا، وذلك لعدة أمور:

الأول: أن حماد بن سلمةَ ضعفه جماعة من العلماء، حتى إن الإمام البخاري لم يخّرِجْ له إلا حديثًا واحدًا، يقول الحافظ الذهبي:" قلت: كان بحرًا من بحور العلم وله أوهام في سعة ما روى ... وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد، وتحايد البخاري إخراج حديثه إلا حديثًا خرجه في الرقاق"[4] وهذا ما جعل الإمام مسلمًا لم يخرج له إلا ما رواه عن ثابت يقول الذهبي:" قال أبو عبد الله الحاكم: ولم يخرج له مسلم في الأصول إلا من

---

(١) من الآية (١١) سورة الشورى.

(٢) الآية (٤) سورة الإخلاص.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيِّ (٢٦/١٠٨ح١٦١٨٨) والإمام الترمذي في سننه كتاب تفسير القرآن ـ باب ومن سورة هود (٥/٢٨٨ ح٣١٠٩) والإمام ابن ماجه في سننه ـ كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ـ بَابٌ فِيمَا أَنْكَرَتِ الْجَهْمِيَّةُ (١/٦٤ ح١٨٢) الحديث ضعيف جدًا ولا يصح الاستدلال به مطلقًا، وبيان ذلك -إن شاء الله- في متن البحث بالأعلى.

(٤) سير أعلام النبلاء (٧/٤٤٦).

حديثه عن ثابت"[١].

الثاني: أن يعلى بن عطاء تفرد بالرواية عن وكيع بن عُدُس، وليس لوكيع راوٍ غير يعلى، وهذا ما صرح به الإمام البيهقي فيقول:" هذا حديث تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن عُدُس.. ولا نعلم لوكيع بن عُدُس هذا راويًا غير يعلى بن عطاء"[٢].

والإمام أبو الحسن علي بن القطان فيقول:" ولا يعرف –أي وكيع- عنه راو إلا يعلى بن عطاء"[٣] وهذا ما نص عليه الحافظ الذهبي بقوله :"وكيع بن عُدُس عن عمه لا يعرف تفرد عنه يعلى بن عطاء"[٤].

بالإضافة إلى ذلك: فإن (وكيعًا) هذا مجهول، وهذا ما نص عليه الإمام ابن قتيبة الدينوري بقوله:" ووكيع بن عُدُس الذي روى عنه حديث حماد بن سلمة لا يعرف"[٥]

وصرح بجهالة (وكيع) أيضًا الإمام أبو الحسن علي بن القطان فقال:" ووكيع بن عُدُس هذا لا تُعرَفُ له حال"[٦].

الثالث: هذا الحديث يعارض ما ثبت لله ﷻ من كمال التنزيه، فقد جاءت البراهين القطعية الدالة على مخالفته ﷻ للحوادث قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٧] فالله تعالى منزهٌ عن الجسمية وتوابعها، يقول الإمام الفخر

---

(١)سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٧).

(٢) الأسماء والصفات (٢/٢٣٥ ح٨٠١).

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام/ للإمام علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي القطان (٦١٧/٣) تحقيق: الحسين آيت سعيد. دار طيبة. الرياض، ط/١، ١٩٩٧م.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ للحافظ الذهبي (٣٣٥/٤) تحقيق: علي محمد البجاوي . دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. ط/١، ١٩٦٣م.

(٥) تأويل مختلف الحديث/ لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ص(١٣٣) المكتب الاسلامي . مؤسسة الإشراق ط/٢، ١٩٩٩م.

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٦١٧/٣).

(٧)من الآية (١١) سورة الشورى.

الرازي: "احتج علماء التوحيد قديمًا وحديثًا بهذه الآية في نفي كونه تعالى جسمًا مركبًا من الأعضاء والأجزاء، وحاصلاً في المكان والجهة"(١).

وعلى هذا التنزيه المطلق لله تعالى انعقد إجماع الأمة يقول الإمام أبو الحسن الأشعري:" وأجمعوا على أنه ﷻ غير مشبه لشيء من العالم وقد نبه الله ﷻ على ذلك بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وبقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٢)(٣).

كما جاءت النصوص المحكمة الدالة على إثبات صفة القِدَمِ لله تعالى وأنه لا أول لوجوده، فلم يكن هواءٌ ولا ماءٌ ولا جهات تذكر، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾(٤) فهو ﷻ الأول قبل كل شيء بلا ابتداء، بل كان الله، ولم يكن شيء موجودًا، يقول الإمام أبو حامد الغزالي:" الأصل السابع العلم بأن الله تعالى منزه الذات عن الاختصاص بالجهات، فإن الجهة إما فوق وإما أسفل، وإما يمين وإما شمال، أو قدام أو خلف، وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان"(٥).

وهذا ما أشار إليه النبي الكريم ﷺ بقوله :**"كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ"**(٦) وهذا هو كمال التنزيه لله تعالى، فقد أخبر النبي ﷺ أن الله ﷻ كان في الأزل متفردًا بوجوده ولم يكن شيء غيره لا العرش ولا الماء، يقول الحافظ ابن حجر :"وفيه دلالة -أي الحديث- على أنه لم يكن شيء غيره لا الماء ولا العرش ولا غيرهما، لأن كل ذلك غير الله تعالى"(٧).

وهذا التنزيه لله تعالى هو ما يقرره أهل السنة ويعتقدونه، يقول الإمام سيف

---

(١) تفسير الرازي (٥٨٣/٢٧).

(٢) الآية (٤) سورة الإخلاص.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر ص(١١٩، ١٢٠).

(٤) من الآية (٣) سورة الحديد.

(٥) قواعد العقائد ص(١٦٢).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه .كتاب التوحيد .بَابُ {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ} (١٢٤/٩ ح ٧٤١٨).

(٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٨٩/٦).

الدين الآمدي :"معتقد أهل الحق أن الباري لا يشبه شيئًا من الحادثات ولا يماثله شيء من الكائنات، بل هو بذاته منفرد عن جميع المخلوقات ولا له مكان يحويه ولا زمان هو فيه، أول لا قبل له وآخر لا بعد له (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)"[١]

خامسًا: عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في أصول العقيدة:

ومما يدخل أيضًا في الضوابط العقدية لفهم الصفات الخبرية عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في أصول العقيدة، كمعرفة الله ﷻ وصفاته، لأن خبر الآحاد هو ما يرويه شخصٌ واحد أو أكثر، إلا أنه لم يجمع شروط المتواتر"[٢]، ومن المتفق عليه عند أهل العلم أن الخبر المنقول عن النبي ﷺ بطريق التواتر مقطوع بنسبته الى النبي ﷺ فأصبح كالمعاين المسموع منه، وبذلك يفيد العلم.

يقول القاضي الباقلاني: "إن قال قائل: ما الدليل على استحالة الكذب على العدد الذين يثبت بهم التواتر؟ قيل له: هو أن العادة لم تجر باجتماع مثل: عدد أهل التواتر على نقل كذب عن مشاهدة، ولا على كتمان ما هم عالمون به من غير ظهور الحديث به بينهم"[٣] أما القول بأن خبر الآحاد يحصل به العلم اليقيني فهذا كلام لا يستقيم نقلاً ولا عقلاً لأن خبر الواحد لو كان يفيد العلم فما الفرق إذن بينه وبين الخبر المتواتر؟ وإذا كان الشرع لم يقبل في إثبات حد بالزنا إلا أربعة شهود، ولم يقبل في الشهادة على الأموال إلا شاهدين، فكيف بأصول العقيدة التي لا يعذر المرء بتركها؟.

وبناءً على ذلك ذهب أهل السنة من السلف والخلف إلى أن خبر الواحد لا يصح الاحتجاج به في أصول العقائد، كمعرفة الله ﷻ، وصفاته لأن الأصول تحتاج إلى القطع

---

(١) يراجع: غاية المرام في علم الكلام صـ(١٧٩).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر/ للحافظ ابن حجر العسقلاني ص(٥١) تحقيق: د. نور الدين عتر ـ مطبعة الصباح ـ دمشق ـ ط٣، ٢٠٠٠م.

(٣) يراجع: تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل/ للقاضي الباقلاني صـ(٤٣٧) تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر ـ مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان ـ ط/١، ٩٨٧م.

واليقين ولا يكتفي فيها بالظن لذا نجد أن أصول المسائل في العقيدة لا يعتمد فيها إلا على المتواتر الذي يفيد العلم واليقين، لأن المطلوب في المعتقد هو عقد القلب على الثابت اليقيني، ومن نظر في مسائل العقيدة الأصلية كوجود الباري ﷻ ومعرفته وسائر صفاته، وكذا إثبات قضايا اليوم الآخر من المعاد والحساب والجنة والنار يجدها ثبتت بأدلة قطعية الثبوت والدلالة.

ومن هنا كان مذهب جماهير أهل العلم على اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم هو عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في أصول العقائد لأن خبر الآحاد لم يبلغ حد التواتر فلا يكون مقطوعًا بنسبته إلى رسول الله ﷺ، وهذا هو مذهب جماهير المسلمين، **والآن نذكر طائفة من أقوال جمهور العلماء سلفًا وخلفًا على عدم الاحتجاج بخبر الواحد في أصول العقائد، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:**

أما القاضي عياض فيصرح بأن مذهب جماهير أهل العلم قاطبة أن خبر الآحاد يوجب العمل دون العلم فيقول:" قال مسلم -أي صاحب الصحيح-: "خبر الواحد الثقة عن الواحد حجة يلزم به العمل" هذا الذى قاله هو مذهب جمهور المسلمين من السلف والفقهاء والمحدثين ومذهب الأصوليين وأن وجوب ذلك من جهة الشرع كأن نقله بواحد عن واحد أو أكثر ما لم يبلغ عدد التواتر وإن أوجب غلبة الظن دون اليقين والعلم"[١].

وما ما قرره القاضي عياض يذهب إليه الإمام النووي فيرى أن مذهب جمهور أهل العلم في خبر الواحد أنه لا يفيد العلم فيقول:" وأما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر .. واختلف في حكمه فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها ويفيد الظن ولا يفيد العلم"[٢].

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١٦٨/١).

(٢) شرح النووي (١٣١/١).

وهذا ما فهمه الإمام الخطيب البغدادي[١] وقرره بقوله :"خبر الواحد لا يقبل في شيء من أبواب الدين المأخوذ على المكلفين العلم بها والقطع عليها, والعلة في ذلك أنه إذا لم يعلم أن الخبر قول للرسول ﷺ كان أبعد من العلم بمضمونه، فأما ما عدا ذلك من الأحكام التي لم يوجب علينا العلم بأن النبي ﷺ قررها وأخبر عن الله ﷻ بها فإن خبر الواحد فيها مقبول والعمل به واجب"[٢].

وإذا كان مذهب الجماهير من العلماء أن خبر الآحاد يوجب العمل دون العلم فلا غرابة في عدم احتجاج العلماء به في أصول العقيدة يقول الإمام البيهقي:" ولهذا الوجه من الاحتمال ترك أهل النظر من أصحابنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفات الله ﷻ، إذا لم يكن لما انفرد منها أصل في الكتاب أو الإجماع واشتغلوا بتأويله"[٣].

ويصرح الإمام الفخر الرازي بعدم حجية خبر الواحد في العقيدة لأنها مظنونة فيقول :"أن التمسك بأخبار الآحاد في معرفة الله غير جائز، وذلك لأنها مظنونة ورواية الصحابة لها لا تفيد القطع وإنما قلنا: مظنونة، وذلك لأنا أجمعنا أن الرواة غير معصومين"[٤].

والمتأمل في صحيح الإمام البخاري يجده يعقد في صحيحه بابًا بعنوان:" **بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ الوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الأَذَانِ وَالصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ وَالفَرَائِضِ وَالأَحْكَامِ**"[٥] وهذا يُفهم منه أن الإمام البخاري يري العمل بخبر الواحد في العمليات

---

(١) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، ولد سنة٣٩٢هـ، واشتهر الإمام البغدادي بكثرة مروياته وسعة علمه، حيث جمع وصنف الكثير من المؤلفات النافعة، منها:(تاريخ بغداد الفقيه والمتفقه . الكفاية في علم الرواية) مات -رحمه الله- سنة ٤٦٣هـ [يراجع: سير أعلام النبلاء (١٨/٢٧٠) الأعلام (١/١٧٢)].

(٢) الكفاية في علم الرواية/ للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي صـ(٤٣٢) تحقيق: أبو عبدالله السورقي . المكتبة العلمية . المدينة المنورة.

(٣) الأسماء والصفات (٢/٢٠٠ ح٧٦٤).

(٤) أساس التقديس صـ(٢١٥).

(٥) صحيح البخاري (٩/٨٦).

دون العلميات، وهذا ما فهمه الحافظ ابن حجر وأشار بقوله:" وقوله والفرائض بعد قوله في الأذان والصلاة والصوم من عطف العام على الخاص، وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها، قال الكرماني ليعلم إنما هو في العمليات لا في الاعتقادات"(١).

أما الإمام الماتريدي(٢) فبعد حديثه عن المتواتر يرى أن خبر الآحاد لا يفيد العلم فيقول :"وخبر آخر لا يبلغ هذا القدر في إيجاب العلم والشهادة بأنه الحق عن نبي الرحمة فيجب العمل به، والترك بالاجتهاد والنظر في أحوال الرواة والظاهر مما ظهر حقه وجوازه في السمع الذي قد أحيط ثم يعمل بما يغلب عليه الوجه"(٣).

ويشدد إمام الحرمين النكير على من قال بأن خبر الواحد يوجب العلم ويُعد ذلك مخالفة لا يقع فيها ذو عقل سديد فيقول:" ذهبت الحشوية(٤) من الحنابلة وكتبة الحديث إلى أن خبر الواحد العدل يوجب العلم وهذا خزي لا يخفى مدركه على ذي لب، فنقول لهؤلاء: أتجوزون أن يزلّ العدل الذي وصفتموه ويخطئ؟ فإن قالوا: لا، كان ذلك بهتًا وخرقًا لحجاب الهيبة .. والقول القريب فيه أنه قد زلّ من الرواة والأثبات جمع لا يُعدّون كثرة، ولو لم يكن الغلط متصورًا لما رجع راوٍ عن روايته"(٥).

---

(١) فتح الباري (٢٤٣/١٣).

(٢) قال بذلك أيضًا: الإمام أبو البركات النسفي الماتريدي، والإمام علي بن محمد البزدوي الماتريدي.[يراجع: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مع شرح نور الأنوار على المنار/ لأبي البركات النسفي (١٣/٢، ١٤) دار الكتب العلمية بيروت. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي/ لعبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي (٣٧٠/٢) الناشر: دار الكتاب الإسلامي].

(٣) التوحيد/ للإمام أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي صـ(٨، ٩) تحقيق: د. فتح الله خليف الناشر: دار الجامعات المصرية - الإسكندرية.

(٤) الحشوية: هم طائفة تمسَّكوا بظَّواهر النصوص الموهمة للتشبيه فوقعوا في التجسيم، فهم لا يرون الله ﷻ الا في جهة، ولا يرون (النزول) في حقه تعالى الا نُقلة وحركة، وكذا الحال بالنسبة لليد، والعين، والمجيء والاستواء. [يراجع: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري/ للإمام علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر صـ(١٤٩) دار الكتاب العربي - بيروت - ط/٣، ١٤٠٤هـ غاية المرام في علم الكلام صـ(١٣٥، ١٨٠)].

(٥) البرهان في أصول الفقه/ للإمام الجويني (٢٣١/١) تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة - الناشر: =

ويعلل الإمام أبو حامد الغزالي كون خبر الواحد لا يفيد العلم، لأنه دون منزلة المتواتر فيقول:" اعلم أنا نريد بخبر الواحد في هذا المقام ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم.. وإذا عرفت هذا فنقول: خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة أنا لا نصدق بكل ما نسمع، ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف نصدق بالضدين؟ وما حُكي عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل إذ يسمى الظن علمًا"[1].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول إن خبر الآحاد لا يفيد العلم ولكن يوجب العمل ولا يجوز أن نؤسس عليه أصول العقائد، خاصة إذا كان معارضًا بما هو من قواطع الشرع الثابتة، وهذه منهجية علمية سلكها أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) تلبية لخطورة مسائل العقيدة، وتفاديًا لتكفير المسلمين كلما ظهر خلاف في قضية عقدية، ولذا نراهم لا يكفرون إلا من ثبت كفره بدليل قطعي.

فأهل السنة لا يمنعون خبر الآحاد على إطلاقه –كما تقدم- بل يجوزن العمل به في الفروع [2] دون الأصول لأن خبر الواحد إذا رواه الثقات فالظن فيه الصحة لكنه لا يفيد العلم لأنه لا يزال يحتمل الوهم والخطأ، وهذا بخلاف الخبر المتواتر الذي انقطعت به تلك الشبهة، وعليه فقد كان عدم قبول خبر الواحد عند أهل السنة في أصول العقائد له وجهته الصحيحة وله مسوغات العلمية.

لأن أصول العقيدة التي يبنى عليه إيمان وكفر لا تؤسس ولا تبنى إلا على العلم اليقيني، أما فروع أصول العقائد أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) يقبلون فيها خبر

=

دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان ـ ط/١، ١٩٩٧م.

(١) المستصفى/ للإمام الغزالي صـ(١١٦) تحقيق: محمد عبد السلام ـ دار الكتب العلمية ـ ط/١، ١٩٩٣م.

(٢) العلماء متفقون على وجوب العمل بخبر الآحاد في العمليات كالفتوي والشهادة وغيرها من الأحكام الشرعية، فكل هذه الأمور لا خلاف في حجية خبر الآحاد فيها. [يراجع: شرح تنقيح الفصول/ للإمام أحمد بن إدريس القرافي صـ(٣٥٨) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ـ شركة الطباعة الفنية المتحدة ط/١، ١٩٧٣م. الكفاية في علم الرواية/البغدادي صـ(٢٦)].

الآحاد وكتبهم شاهدة بذلك [١] فمثلاً: الإيمان باليوم الآخر يحتاج إلى القطع بينما تفاصيل اليوم الآخر يستدل فيها بخبر الواحد، وعلى ذلك كان منهج أهل السنة.

سادسًا: لا يصح حمل النصوص الموهمة للتشبيه على ظاهرها:

ومن القواعد العقدية أيضًا في فهم الصفات الخبرية أنه لا يجوز إثبات ظواهر النصوص الموهمة للتشبيه على ظاهرها، لأن ذلك يؤدي لا محالة للتجسيم والتشبيه المنفي في حقه تعالى، فإن كان المعتزلة أوغلوا في التأويل وأولوا النصوص بما يوافق ما ساقهم إليه العقل -حسب زعمهم- فإنه على الطرف الآخر نجد من أوغل في الإثبات حتى وقع في براثن التجسيم.

وبين غلو الطرفين كان المنهج الوسطى الصحيح الذي سلكه أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) والذى زاوج ما بين العقل والنقل، وكانوا حقيقة امتداد للسلف ﷺ في تقرير عقيدة المسلمين، وهذا ما قرره الإمام أبو حامد الغزالي وهو في معرض حديثه عن منهج أهل السنة وأنهم بين طرفي نقيض، وأنهم هم من سلكوا الطريق القويم والصراط المستقيم فيشير إلى هذين الاتجاهين:

الأول: هو طريق الجمود والتقليد والتمسك بظواهر النصوص فيقول :"الحمد لله الذي اجتبى من صفوة عباده عصابة الحق وأهل السنة، وخصهم من بين سائر الفرق بمزايا اللطف والمنة... وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول، وعرفوا أن من ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد، واتباع الظواهر ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر"[٢].

الثاني: وهو طريق المعطِّلة وغلاة المعتزلة والفلاسفة الذين قدسوا العقل وجعلوه حاكمًا على الشرع فيقول:" وإن من تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرف العقل

(١) يراجع: لمع الأدلة/ للجويني صـ(١٢٧) الاقتصاد في الاعتقاد/ للغزالي صـ(١١٨، ١١٩) معالم اصول الدين/ للرازي صـ(١٢٨) غاية المرام في علم الكلام/ للآمدي صـ(٣٠١).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٩).

حتى صادموا به قواطع الشرع، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر"[١].

ثم بعد عرض منهج كلا الطريقين يرى الإمام الغزالي أن كليهما جانب الصواب، لأنه لا غنى عن العقل والنقل في فهم الشرع، وهذا ما سلكه أهل السنة فيقول :"بميل أولئك إلى التفريط وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط وأنَّى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر وينكر مناهج البحث والنظر، أو لا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ﷺ، وبرهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر، وكيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر؟ فليت شعري كيف يفزع إلى العقل من حيث يعتريه العي والحصر؟ أو لا يعلم أن العقل قاصر وأن مجاله ضيق منحصر؟ هيهات قد خاب على القطع والبتات وتعثر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات"[٢].

وبذلك كان منهج أهل السنة في فهم النصوص الموهمة للتشبيه هو الجمع بين النقل والعقل وهذا المنهج العلمي ينضوي على مسلكين لا ثالث لهما (إما التفويض أو التأويل) [٣] وكلا المسلكين يؤدي الى تنزيه تعالى عن كل ما لا يليق به وذلك تلبية لما تقرر بالأدلة القطعية عند عموم المسلمين من أنه جل شأنه مخالفٌ للحوادث:

المسلك الأول: التفويض: وهو صرف اللفظ عن ظاهره المراد منه، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله تعالى"[٤] والقول بالتفويض هو مذهب جمهور السلف ﷺ وبعض الخلف، فهم يثبتون هذه الصفات لله

(١)الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٩).

(٢)الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٩، ١٠).

(٣) تقدم الحديث عن (التفويض والتأويل) وذلك في مبحث (موقف أهل السنة من الصفات الخبرية إجمالاً) صـ(٤٤٥) ولا يلزم من الحديث عنه هنا تكرارًا لأن الحديث عن التفويض والتأويل هناك هو بيان لموقف أهل السنة من متشابه الصفات أجمالاً، أما الحديث هنا عن مسلكي (التفويض والتأويل) فهو تفصيلاً وذلك باعتبار أن القول بالتفويض أو التأويل هو أحد الضوابط العقدية في فهم الصفات الخبرية.

(٤) شرح الجوهرة صـ(١٢٤).

تعالى ويؤمنون بها، ولكن دون خوض أو بحث عن حقيقة معناها وكيفيتها، والآن نسوق بعضًا من أقوال أهل السنة ممن قالوا بالتفويض من السلف والخلف:

فقد روي عن عامر الشعبي[١] (ت:١٠٤هـ) أنه سئل عن الاستواء فقال:" هذا من متشابه القرآن نؤمن به ولا نتعرض لمعناه"[٢] وجاء عن ربيعة الرأي[٣] (ت:١٣٦هـ) شيخ الإمام مالك أنه قال بالتفويض: "فقد سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٤] كيف استوى؟ قال: "الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ومِنَ الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق"[٥].

وهذا التفويض قرره الإمام مالك (ت:١٧٩هـ) أيضًا عندما سأله رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٦] كيف استوى؟ قال: فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء ثم قال: الاستواء غير مجهول[٧] والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يُخرج"[٨].

---

(١) هو الإمام عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي، الحميري، الكوفي، ولد سنة ٢١هـ، وهو من الذين عرفوا بجلالة قدرهم وسعة علمهم، وثناء أهل العلم عليهم، مات -رحمه الله- بالكوفة سنة ١٠٤هـ. [يراجع: سير أعلام النبلاء (٤/ ٢٩٤) الأعلام (٣/ ٢٥١)].

(٢) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات/ مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمى صـ(١٢١) تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط/١، ١٤٠٦هـ.

(٣) هو الإمام مفتي المدينة ربيعة بن أبي عبد الرحمن فَرُّوخ، القرشي، التيمي، المشهور بربيعة الرأي، ولد ونشأ في المدينة المنورة، فلزم من بقي من الصحابة ﷺ وكان شديد الورع عظيم السخاء، من أئمة الاجتهاد والرأي، توفي سنة ١٣٦هـ[يراجع: سير أعلام النبلاء (٦/ ٨٩)].

(٤) من الآية (٥) سورة طه.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٤٤١ح٦٦٥).

(٦) من الآية (٥) سورة طه.

(٧) قوله (الاستواء غير مجهول) أي: غير مجهول الوجود فالله ﷻ أخبر به في كتابه، وهذا لا ريب فيه لذا عبر الإمام مالك بقوله :"غير مجهول" [يراجع: ذم التأويل/ للإمام ابن قدامة صـ(٢٦)].

(٨) الاعتقاد والهداية/ للإمام البيهقي صـ(١٦٦).

وكذلك جاء التفويض عن الإمام عبد الله بن المبارك[١] (ت:١٨١هـ) والإمام وكيع[٢] (ت:١٩٧هـ) والإمام سفيان بن عيينة (ت:١٩٨هـ) يقول الإمام الترمذي :"والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل: ابن المبارك وابن عُيَيْنَةَ، ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ... وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه"[٣].

ويصرح الإمام الشافعي (ت:٢٠٤هـ) بالتفويض، وذلك عندما سئل عن الاستواء فقال: "آمنت بلا تشبيه، وصدقت بلا تمثيل، واتهمت نفسي في الإدراك، وأمسكت عن الخوض غاية الإمساك"[٤] أما الإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) فقد قرر مذهب التفويض، وهذا ما يرويه عنه حنبل بن إسحاق قال سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى **(إن الله تبارك تعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا**[٥] **وأن الله يُرى**[٦] **وإن الله يضع قدمه**[٧] وما

---

(١) هو الإمام الحافظ عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التميمي، المروزي، ولد بخراسان عام ١١٨هـ وأخذ عن بقايا التابعين، فكان عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته، من مصنفاته: (كتاب الزهد والرقائق الجهاد ـ مسند الإمام عبد الله بن المبارك) مات -رحمه الله- بالعراق عام١٨١هـ[يراجع: سير أعلام النبلاء (٣٧٨/٨) الأعلام (١١٥/٤)].

(٢) هو الإمام الحافظ وكيع ابن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي، ولد بالكوفة سنة ١٢٩هـ وتفقه وحفظ الحديث فكان محدث العراق، وموضع ثناء العلماء، من مؤلفاته:(تفسير القرآن ـ الزهد ـ نسخة وكيع عن الأعمش) توفي -رحمه الله- عام ١٩٧هـ.[[يراجع: سير أعلام النبلاء (١٤٠/٩) الاعلام (١١٧/٨)].

(٣) سنن الترمذي (٦٩١/٤ ح٢٥٥٧).

(٤) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات صـ(١٢).

(٥) تقدم تخريجه صـ(٤٤٥).

(٦) من ذلك: قوله ﷺ :"سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ" [أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب المساجد ـ بَابُ فَضْلِ صَلَاتَيِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ (٤٣٩/١ ح ٦٣٣)]

(٧) من ذلك: قوله ﷺ :"حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَه"[أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ـ كتاب الأيمان والنذور ـ باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته (١٣٤/٨ ح٦٦٦١)].

أشبهه فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف، ولا معنى"[١].

والقول بالتفويض هو أحد المسلكين عند السادة (الأشاعرة والماتريدية) أما الأشاعرة فنجد الإمام الأشعري يقول عن معنى الاستواء:" وأن الله ﷻ استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزهًا عن الممارسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحمَلَتُه محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء، إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد"[٢].

ويصرح القاضي الباقلاني بالتفويض فيقول :"فإن قيل أليس الله قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٣] قلنا: بلى قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة، لكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق ولا نقول أن العرش له قرار ولا مكان، فلما خلق الخلق لم يتغير عما كان"[٤].

أما إذا ما ذهبنا إلى المدرسة (الماتريدية) فنجد الإمام أبو منصور الماتريدي يصرح بالتفويض فيقول :"وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ فنفى عن نفسه شبه خلقه، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعالٍ عن الأشباه، فيجب القول بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل وثبت ذلك في العقل"[٥].

---

(١) ذم التأويل صـ(٢٢).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة صـ(١١٩).

(٣) من الآية (٥) سورة طه

(٤) الإنصاف صـ(٣٩،٤٠)

(٥) التوحيد صـ(٧٤).

وكذلك الإمام أبو المعين النسفي يصرح بالتفويض فيقول :"اختلف مشايخنا فذهب بعضهم إلى أن الواجب في هذه الآيات والأحاديث أن يتلقى ما ورد من ذلك بالإيمان به والتسليم له والاعتقاد بصحته، وأن لا نشتغل بكيفيته والبحث عنه، مع اعتقادنا أن الله تعالى ليس بجسم ولا شبيه بالمخلوقات وأن جميع أمارات الحدث عنه منتفية"(١).

المسلك الثاني: التأويل: وهو عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، أو هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له بدليل يعضده"(٢) ومسلك التأويل: هو مذهب جمهور الخلف وبعض السلف ﷺ والذي يرى أصحابه أن ظاهر العبارات والألفاظ التي ترد في (متشابه الصفات) يجب تأويلها، لأن القول بظاهرها يلزم منه التجسيم والتشبيه المنفي في حقه ﷻ قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (٣) وقال جل شأنه: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ (٤).

والقول بالتأويل ذهب إليه أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) فقد أوَّلَ الإمام الأشعري معنى (الغضب والرضا) في حقه تعالى وردهما جميعًا إلى صفة الإرادة فيقول: "وأجمعوا على أنه ﷻ يرضى عن الطائعين له وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم وأن غضبه إرادته لعذابهم"(٥)

ويؤوِّلُ الباقلاني (الوجه) في قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾(٦) أي: ذاته ﷻ

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين (٢٨٤/١).

(٢) ينظر: المستصفى/ للإمام الغزالي صـ(١٩٦) الإحكام في أصول الأحكام/ للإمام الآمدي (٥٣/٣) تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. المكتب الإسلامي. بيروت. دمشق. لبنان.

(٣) الآية (١١) سورة الشورى.

(٤) الآية (٤) سورة الاخلاص.

(٥) رسالة إلى أهل الثغر صـ(١٣٠).

(٦) من الآية (٢٧) سورة الرحمن.

فيقول: "والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ﴾ يعنى: ذات ربك"(١).

كما أن الإمام الجويني يؤول معنى (الاستواء) في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ بالقهر والغلبة فيقول:" لم يمتنع منَّا حمل الاستواء على القهر والغلبة وذلك شائع في اللغة إذ العرب تقول استوى فلان على الممالك إذا احتوى على مقاليد الملك واستعلى على الرقاب، وفائدة تخصيص العرش بالذكر أنه أعظم المخلوقات في ظن البرية فنص تعالى عليه تنبيهًا بذكره ما دونه"(٢).

أما الإمام أبو حامد الغزالي فيؤول حديث **(النزول)**(٣) بأنه نزول رحمته ولطفه ﷻ فيقول :"أما النزول بطريق الانتقال فقد أحاله العقل وأما سقوط الرتبة فهو محال، لأنه ﷻ قديم بصفاته وجلاله ولا يمكن زوال علوه، وأما النزول بمعنى اللطف والرحمة وترك الفعل اللائق بالاستغناء وعدم المبالاة فهو ممكن، فيتعين التنزيل عليه ... فلولا النزول عن مقتضى الجلال باللطف والرحمة والاستجابة لاقتضى ذلك الجلال أن يبهت القلوب عن الفكر ويخرس الألسنة عن الذكر، ويخمد الجوارح عن الحركة، فمن لاحظ ذلك الجلال وهذا اللطف استبان له على القطع أن عبارة النزول مطابقة للجلال ومطلقة في موضوعها، لا على ما فهمه الجهال"(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾(٥) يؤول الإمام الفخر الرازي (النور) بالنسبة لله تعالى بأنه منور السموات والأرض أو هادي أهلهما، فيقول:" معناه: أنه هادي أهل السموات والأرض، أو معناه: منور السموات والأرض على الوجه الأحسن

---

(١) الإنصاف/ للباقلاني صـ(٣٦).

(٢) الإرشاد/ للجويني صـ(٤٠، ٤١).

(٣) تقدم تخريجه صـ(٤٤٥).

(٤) يراجع: الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٤١).

(٥) من الآية (٣٥) سورة النور.

والتدبير الأكمل، كما يقال: فلان نور هذه البلدة إذا كان سببًا في صلاحها"[١].

وكذلك يؤول الإمام أبو منصور الماتريدي معنى (الفوقية) في حقه تعالى بالنصر والتأييد لعباده فيقول في "قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾[٢] بالنصر لهم والمعونة والدفع عنهم كقوله: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾[٣] أي: بالنصر والمعونة، والعظمة والرفعة والجلال، ونفاذ السلطان والربوبية"[٤] أما الإمام أبو المعين النسفي فيؤول (الجَنْب) في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾[٥] أي في طاعة أمره تعالى، فيقول: "والتفريط لا يكون في الجارحة إنما يكون في الطاعة والمضي في موجب أمره"[٦].

لا يفهم مما سبق أن السلف ﷺ لم يقولوا بالتأويل فقد تقدم أن التأويل هو مذهب بعض السلف أيضًا ولا مانع من التوسع بعض الشيء في إيراد تأويلات السلف ﷺ حتى يكون بمثابة ردٌ عمليٌ على أدعياء السلفية الذي يزعمون أن التأويل مسلك ابتدعه أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية):

١. ما صح عن ابن عباس ﷺمن القول بالتأويل في عدة مواضع منها: تأويله للفظ **(الكرسي)** في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ﴾[٧] بالعلم، يقول الإمام أبو محمد البغوي: "وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: أراد بالكرسي علمه"[٨] [٩].

---

(١) أساس التقديس صـ(١٣٠) [يراجع: تفسير الرازي (٣١٦/٣٠)].

(٢) من الآية (٦١) سورة الانعام.

(٣) من الآية (١٠) سورة الفتح.

(٤) تفسير الماتريدي (١٠٥/٤).

(٥) من الآية (٥٦) سورة الزمر.

(٦) تبصرة الأدلة/ لأبي المعين النسفي صـ(٢٨٧/١)[يراجع: تفسير النسفي/ لأبي البركات النسفي(١٨٨/٣)].

(٧) من الآية (٢٥٥) سورة البقرة.

(٨) تفسير البغوي (١٤٨/١، ١٤٩).

٢. تأويل الإمام الحسن البصري (ت:١١٠هـ) للفظ **"القدم"** في حديث :**"حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَه"**[١] بأنه قوم ممن قدمهم الله إلى النار قال الإمام ابن الجوزي : "وقد حكى أبو عبيدة الهروي عن الحسن البصري أنه قال: القدم: هم الذين قدمهم الله تعالى من شرار خلقه وأثبتهم لها"[٢].

٣. تأويل الإمام مالك (ت:١٧٩هـ) للفظ **"النزول"** في حديث **(النزول)**[٣] بأنه نزول أمره تعالى قال الحافظ الذهبي:" قال ابن عدي حدثنا محمد بن هارون حدثنا صالح بن أيوب حدثنا حبيب بن أبي حبيب حدثني مالك قال :"يتنزل ربنا -تبارك وتعالى- أمره فأما هو فدائم لا يزول"[٤].

٤. تأويل الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) للفظ **"الوجه"** في قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[٥] بالتوجه في الصلاة، فقد حكى المزني عن الشافعي في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ .. ﴾ قال: "فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه"[٦].

٥. تأويل الإمام أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) للفظ "المجيء" في قوله تعالى:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ بمجيء ثوابه قال الحافظ ابن كثير :"وروى البيهقي عن الحاكم عن أبي

---

(٩) وكذلك تأويل ابن عباس –رضي الله عنهما- للفظ (النسيان) في قوله تعالى:(ﮋ ﮊ ﮋ)ﮋ في حقه تعالى بالترك أي: أن الله تعالى تركهم. [يراجع: تفسير الطبري (٤٧٦/١٢)].

(١) تقدم تخريجه صـ(٤٨٠).

(٢) دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه/ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي صـ(١٥٦) تحقيق: د. حسن بن علي السقاف. دار الإمام الرواس. بيروت لبنان. ط/٤، ٢٠٠٧م.

(٣) تقدم تخريجه صـ(٤٤٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠٥/٨).

(٥) من الآية (١١٥) سورة البقرة.

(٦) الأسماء والصفات (١٠٦/٢).

عمرو ابن السماك عن حنبل أن أحمد تأول قول الله تعالى: (وجاء ربك) أنه جاء ثوابه"[١].

٦. تأويل الإمام البخاري (ت:٢٥٦هـ) للفظ "**الضحك**" في حديث: "**يَضْحَكُ اللهُ لِرَجُلَيْنِ**"[٢] بالرحمة، قال الإمام البيهقي باب ما جاء في الضحك عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (**يَضْحَكُ اللهُ لِرَجُلَيْنِ**) قال الإمام البخاري "معنى الضحك: الرحمة"[٣] وعلى هذا المنهج العلمي المتين القائم على (التفويض أو التأويل) في فهم الصفات الخبرية واللذان يؤديان إلى كمال التنزيه لله ﷻ درج السواد الأعظم من الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها وأسست المدارس العلمية الكبرى في العالم الإسلامي على تدريس هذ المنهج الرصين إلى يومنا هذا؛ مثل الأزهر الشريف، وجامع الزيتونة، والقيروان وغيرها من الحواضر العلمية السنية في أرجاء المعمورة.

سابعًا: ضوابط التأويل في فهم الصفات الخبرية وشروط العمل به:

ومن الضوابط العقدية في فهم الصفات الخبرية أيضًا أن القول بالتأويل في فهم متشابه الصفات ليس على إطلاقه[٤] بل هو أمر له قواعده الخاصة إذ لابد له من قرائنَ تعضده وضوابطَ تفرضه من الناحية العقدية واللغوية يقول الإمام الفخر الرازي :"إن المصير إلى التأويل أمر لابد منه لكل عاقل وعند هذا قال المتكلمون: لما ثبت بالدليل أنه ﷻ منزهٌ عن الجهة والحسية وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ

---

(١) البداية والنهاية (٣٦١/١٠).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب الإمارة – باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة (١٥٠٥/٣ ح١٨٩٠).

(٣) يراجع: الأسماء والصفات (٤٠٢/٢).

(٤) وإلا فكيف نفسر رد أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) على المعتزلة في نفيهم (رؤية الله تعالى)؟[يراجع: أصول الدين/ للبغدادي صـ(١٢١) الارشاد/ للجويني صـ(١٨٤) تفسير الماتريدي (٣٥٠/١٠)].

الواردة في القرآن والأخبار محملاً صحيحًا لئلا يصير الأمر سببًا للطعن فيها"[١] والآن نعرج على ذكر شروط العمل بالتأويل[٢]:

أولاً: إن العمل بالتأويل في فهم الصفات الخبرية قد يكون ضرورة عقدية يقتضيها تنزيه الله ﷻ عن الجسمية وتوابعها، وذلك لتعذر إرادة الظاهر من النص المتشابه لكونه مخالفًا لما ثبت لله تعالى من عدم مماثلته للحوادث فالتأويل يصبح بذلك أمرًا ضروريًّا لأن من النصوص المتشابهة ما لا يمكن حمله على المعنى الذي وضع اللفظ له إما لمخالفته لصرائح العقول أو لمخالفته للنصوص القطعية المحكمة كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[٤][٥].

وإذا تقرر هذا فإن من الأمور التي أجمعت عليها الأمة أن من نصوص المتشابه إذا قطع عن سياقه ولوحظ بالمعنى الحقيقي في اللغة كان إما مخالفًا لصرائح العقول أو مخالفًا للمحكم من نصوص القرآن التي تنزيه الباري تعالى وجب تأويله يقول الإمام أبو الحسن القطان[٦]:" وأجمعوا أنه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا وليس مجيئه بحركة ولا انتقال، وأجمعوا أنه تعالى يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته

---

(١) أساس التقديس صـ(٩، ١٠).

(٢) الكلام هنا عن شروط العمل بالتأويل ولكن إجمالاً لأن الحديث عنه تفصيلاً يحتاج إلى بحث مستقل.

(٣)من الآية (١١) سورة الشورى.

(٤) الآية (٤) سورة الاخلاص.

(٥) يراجع: الإحكام في أصول الأحكام/ لا بن حزم الأندلسي (٨١/٣) تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

(٦) هو القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي، الفاسي، المالكي، ابن القطان، ولد بمدينة فاس سنة ٥٦٢هـ، وكان أوعية العلم ومحققيه، من مصنفاته:(الإقناع في مسائل الإجماع ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الاحكام ـ إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر) توفي -رحمه الله- عام ٦٢٨هـ [يراجع: سير أعلام النبلاء (٣٠٦/٢٢) الأعلام (٣٣١/٤)].

نعيمهم، وأجمعوا أنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم لغضبه شيء"(١).

يقول الإمام الجويني في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾(٢) "فإن قيل: هلا أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرض للتأويل مصيرًا إلى أنها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله؟ قلنا: إن رام السائل إجراء الاستواء على ما ينبئ عنه في ظاهر اللسان وهو الاستقرار فهو التزام للتجسيم، وإن تتشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم، وإن قطع باستحالة الاستقرار فقد أزل الظاهر، والذى دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له، وإذا أزيل الظاهر قطعًا فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول مستقر في موجب الشرع"(٣) ونورد على هذا الضابط مثالاً يوضح ما ذكرناه:

مثال ذلك: تأويل **(المعية)**: الواردة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾(٤) وغيره ذلك الآيات فهذه المعية لابد من تأويلها قولًا واحدًا فتكون معية علم وحفظ ورعاية لا معية ذات، لأننا إن لم نتأول هذا (المعية) وقعنا في التجسيم لا محالة والله تعالى منزهٌ عن كل صفات الجسمية وتوابعها وذلك وفقًا لما نصت علية الأدلة القطعية من كونه تعالى مخالفًا للحوادث قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ يقول الإمام أبو جعفر الطحاوي: "وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات"(٥).

---

(١) الإقناع في مسائل الإجماع/ لعلي بن محمد بن عبد الملك الفاسي ابن القطان (٤٤/١) تحقيق: حسن فوزي الصعيدي. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر .ط/١، ٢٠٠٤م.

(٢) من الآية (٥) سورة طه.

(٣) الارشاد الى قواطع الأدلة صـ(٤١).

(٤) من الآية (٤) سورة الحديد.

(٥) شرح الطحاوية صـ(٢١٨).

وهذا ما نص عليه الإمام أبو حامد الغزالي بقوله:" الأصل الرابع: العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيز بل يتعالى ويتقدس عن مناسبة الحيز، وبرهانه: أن كل جوهر متحيز فهو مختص بحيزه، ولا يخلو من أن يكون ساكنًا فيه أو متحركًا عنه فلا يخلو عن الحركة أو السكون وهما حادثان، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث"(١).

إذن من منطلق التنزيه الكامل لله تعالى كان لزامًا تأويل لفظ (المعية) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ بأنها معية علم وإحاطة، وهذا ما قرره الإمام الأشعري بقوله :"وأنه يعلم السر وأخفى من السر، ولا يغيب عنه شيء في السماوات والأرض حتى كأنه حاضر مع كل شيء، وقد دل الله ﷻ على ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ وفسر ذلك أهل العلم بالتأويل أن علمه محيط بهم حيث كانوا"(٢).

وهذا ما صرح به الإمام أبو منصور الماتريدي، إذ يرى بتأويل لفظ (المعية) بأنها معية علم وإحاطة، أو معية نصرة أو انتقام، فيقول:" وقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ هذا الحرف يخرج على وجهين: أحدهما: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أي: عالم بكم وبأفعالكم، ومحيط بكم وحافظ عليكم والثاني: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يتوجه المعنى فيه لاختلاف الأحوال يقول: إن كنتم محبين له خاضعين مطيعين فهو معكم بالنصر لكم والمعونة على أعدائكم وإن كنتم معرضين عنه معاندين فهو معكم بالمعونة عليكم، والانتقام منكم، والله أعلم"(٣).

ويرى الإمام أبو حامد الغزالي أن تأويل لفظ (المعية) بالعلم والإحاطة هذا تأويل حاصل بالاتفاق لكونه تعالى منزهًا عن الحوادث فيقول: "قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا

(١) إحياء علوم الدين (١/١٠٧،١٠٦)

(٢) رسالة إلى أهل الثغر صـ(١٣١، ١٣٢).

(٣) تفسير الماتريدي (٩/٥١٤).

كُنتُمْ ﴾ إذ حمل ذلك بالاتفاق على الإحاطة والعلم"[١].

ثانيًا: أن يكون التأويل جاريًا على قواعد العربية وليس خارجًا عن ما يفهمه العرب وما نزل بلغتهم، اعتمادًا على ما هو معروف عند العرب من تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، وذلك بمعونة القرائن الواردة في السياق والألفاظ المقرونة بها[٢]، لأن الوحي الشريف قد جاء موافقًا لأساليب العرب ولغتهم، وعليه فإن العمل بالتأويل في متشابه الصفات من ناحية اللغة لابد أن يكون حمل النص على المعنى الذي صرف إليه موافقًا لقوانين العربية، ولا يكون مخالفًا لسياق النص، وأن لا يكون المعنى الذي صرف إليه النص مشعرًا بالنقص بالنسبة إلى الله ﷻ [٣].

لأن التمسك بظواهر الألفاظ التي تتحدث عن الصفات الخبرية يفضي بلا ريب إلى تشبيه الله ﷻ بخلقه وهذا ممتنع في حقه تعالى وبناءً على ذلك وجب حمل هذه الألفاظ على غير ظاهرها من خلال التأويل الموافق للسان العرب يقول الإمام الغزالي :"لنا معيارًا في التأويل وهو أن ما دل نظر العقل ودليله على بطلان ظاهره علمنا ضرورة أن المراد غير ذلك بشرط ان يكون اللفظ مناسبا له بطريق التجوز والاستعارة فقد دل الدليل على بطلان الاستواء فإن ذلك من صفات الحوادث فحمل على الاستيلاء وهو مناسب للغة"[٤]

وهذا ما نص عليه ابن خلدون بقوله: "وأما لفظ الاستواء والمجيء والنزول والوجه واليدين والعين ... فعدلوا عن حقائقها اللغوية لما فيها من إيهام النقص بالتشبيه إلى مجازاتها، على طريقة العرب حين تتعذر حقائق الألفاظ فيرجعون إلى المجاز كما في قوله

---

(١) قواعد العقائد ص(١٦٧).

(٢) يراجع: نهاية الأرب في فنون الأدب/ لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري (٣٧/٧) . دار الكتب والوثائق القومية ـ القاهرة ـ ط/١، ١٤٢٣هـ.

(٣) يراجع: المحصول/ للرازي(١/ ٣٦٠).

(٤) فضائح الباطنية/ للإمام الغزالي ص(٥٣) تحقيق: عبد الرحمن بدوي . مؤسسة دار الكتب الثقافية ـ الكويت.

تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[١] وأمثاله طريقة معرفة لهم غير منكرة ولا مبتدعة"[٢]

ويتحدث الإمام الفخر الرازي في كتابه (أساس التقديس) عن بعض جوانب التأويل فيقول :"الحمد لله الواجب وجوده وبقاؤه .. فاستواؤه: قهره واستيلاؤه، ونزوله: بره وعطاؤه ومجيئه: حكمه وقضاؤه، ووجهه: وجوده وحباؤه، وعينه: حفظه وعونه"[٣] وكل ذلك من مظاهر التأويل التي تعضدها اللغة وقواعد التنزيه لله تعالى.

إذن معرفة القواعد العقدية التي توجب تنزيه الله تعالى والإحاطة بعلوم العربية وآدابها لابد منه وذلك للمقتحم لميدان التأويل يقول الإمام الغزالي وهو في معرض تأويل الاستواء بالاستيلاء :"أما صلاح اللفظ له فظاهر عند الخبير بلسان العرب، وإنما ينبو عن فهم مثل هذا أفهام المتطفلين على لغة العرب الناظرين إليها من بعد، الملتفتين إليها التفات العرب إلى لسان الترك حيث لم يتعلموا منها إلا أوائلها، فمن المستحسن في اللغة أن يقال: استوى الأمير على مملكته"[٤] ونورد على هذا الضابط مثالاً يجلي ما ذكرناه ويوضحه:

مثال ذلك: تأويله لفظ **(الساق)** في قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾[٥] أنه لمجازٌ[٦] عن شدة الأمر وهوله، فالعرب تقول كشفت الحرب عن ساقها أي: اشتدت،

---

(١) من الآية (٧٧) سورة الكهف.

(٢) مقدمة ابن خلدون/ لعبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (٢١٩/٢) تحقيق: عبد الله محمد الدوريش. مكتبة الهداية. دمشق. ط/١، ٢٠٠٤م

(٣) أساس التقديس صـ(٩، ١٠).

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد صـ(٤٠).

(٥)من الآية (٤٢) سورة القلم.

(٦) المجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقةٍ مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي والعلاقة هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. [يراجع: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع/ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي صـ(٢٥١) تحقيق: يوسف الصميلي الناشر: المكتبة العصرية. بيروت].

ونكرت الساق في قوله: ﴿عَن سَاقٍ﴾ للدلالة على أنه أمر مبهم في الفظاعة والشدة خارج عما اعتادوا عليه وألفوه حتي يعتبروا ويتعظوا شدائد وأهوال يوم القيامة، يوم يصعب الأمر ويعظم الهول والخطب"[(١)].

وقد استدل أهل العلم على أن كشف الساق في حقه تعالى يراد به المعنى المجازي الذي هو الكشف عن شدة هذا اليوم وهو يوم القيامة، وهذا ما حمل الإمام ابن عباس ﷺوغيره على تأويله لفظ (الساق) في الآية بشدة الأمر وهوله، وذلك وفقًا للأدلة القطعية الدالة على تنزيه الباري ﷻ مع مراعاة استخدام أساليب العربية التي نزل بها القرآن الكريم، فقد روى الإمام البيهقي بسنده عن ابن عباس ﷺ أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ فقال: إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه من الشعر فإنه ديوان العرب أما سمعتم قول الشاعر:

اصبر عناق أنّه شرّباق

قد سنّ قومك ضرب الأعناق

وقامت الحرب بنا على ساق[(٢)]

قال ابن عباس: هذا يوم كرب وشدة"[(٣)(٤)].

وبذلك يكون كشف الساق في الآية ليس على سبيل الحقيقة[(٥)] بل (استعارة

---

(١) يراجع: تفسير الرازي (٦١٤/٣٠).

(٢) البيت من (الرجز) [يراجع: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (٣٩/١٥) تحقيق: علي عبد الباري عطية دار الكتب العلمية بيروت ـ ط/١، ١٤١٥هـ]

(٣) الأسماء والصفات (١٨٣/٢).

(٤) وبهذا التأويل قال أيضًا: (مجاهد، وابن جبير، وقتادة، وعكرمة) [يرجع: تفسير الطبري (٥٥٥/٢٣) تفسير القرطبي (٢٤٨/١٨) تفسير ابن كثير (١٩٩/٨)].

تمثيلية)[١] سيقت لشدة الأمر حينئذ وصعوبته وهوله، فالإنسان إذا رأى ما يفزعه ويخيفه يهلع لذلك ويسرع المشي، فيشمر عن ثيابه فينكشف ساقه، كما نقول: شمر عن ساعد الجد يقول أبو عبيدة[٢] في قوله: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ إذا اشتد الحرب والأمر قيل: قد كشف الأمر عن ساقه قال قيس بن زهير:

فإذ شَمَّرَتْ لَكَ عَنْ ساقِها فَوَيْهاً رَبيـعَ وَلَا تَسْأَمِ"[٣][٤]

وهذا ما قرره ابن قتيبة الدينوري[٥]، إذ يرى أن كشف الساق ليس على سبيل الحقيقة بل مجازٌ عن شدة الأمر فيقول: "﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ أي: عن شدةٍ من الأمر قال الشاعر:

---

(٥) الحقيقة: اللفظ المستعمل فيما وضع له بعرف الاستعمال اللغوي [يرجع: الإحكام/ للآمدي (٢٧/١)].

(١) الاستعارة التمثيلية: هي تركيب استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. [يرجع: علم البيان/ عبد العزيز عتيق صـ(١٩٢) دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ـ لبنان ١٩٨٢م]

(٢) هو الإمام أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي مولاهم، البصري، ولد بالبصرة عام ١١٠هـ، وكان من أئمة العلم باللغة والأدب من مؤلفاته: (مجاز القرآن ـ الديباج ـ الأمثال) مات –رحمه الله- بالبصرة سنة ٢٠٩هـ[=يراجع: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٤٥) الأعلام (٢٧٢/٧)].

(٣) مجاز القرآن/ لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (٢٦٦/٢) تحقيق: محمد فواد سزگين ـ مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ ١٣٨١هـ

(٤) البيت من (المتقارب) [يراجع: المعجم المفصل في شواهد العربية/ إميل بديع يعقوب (٣٨٨/٧) الناشر: دار الكتب العلمية ـ ط/١، ١٩٩٦م].

(٥) هو العلامة أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ولد بغداد سنة ٢١٣هـ وأخذ العلم على يد مشاهير علمائها، فحصل علمًا غزيرًا واسعًا شمل مختلف نواحي العلم، من أهم مؤلفاته:(تأويل مختلف الحديث ـ مشكل القرآن ـ الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة) مات – رحمه الله- سنة٢٧٦هـ[يراجع: سير أعلام النبلاء (٢٩٦/١٣) الأعلام (١٣٧/٤)].

في سَنةٍ قد كشَفَتْ عن ساقِها حمراءَ تَبْرِي اللَّحْمَ عن عُرَ اقِها"[1][2]

وأصل هذا أنّ الرجل إذا وقع في أمر عظيم يحتاج إلى معاناته والجدّ فيه شمّر عن ساقه فاستعيرت الساق في موضع الشدة قال أبو جُنْدُب الهُذلي:

وكنتُ إذا جــارى دعا لمَضُوفةٍ أشمِّرُ حتَّى ينَصُفَ الساقَ مئزرِي"[3][4]

ويصرح الإمام الفخر الرازي بتأويل لفظ **(الساق)** بشدة الأمر وهوله فيقول:" واعلم أن هذا اعتراف من أهل اللغة بأن استعمال الساق في الشدة مجاز، وأجمع العلماء على أنه لا يجوز صرف الكلام إلى المجاز إلا بعد تعذر حمله على الحقيقة، فإذا أقمنا الدلائل القاطعة على أنه تعالى يستحيل أن يكون جسمًا، فحينئذ يجب صرف اللفظ إلى المجاز ... ففائدة التنكير –(عن ساق)- الدلالة على التعظيم، كأنه قيل: يوم يكشف عن شدة، وأي شدة لا يمكن وصفها"[5].

وبذلك يرى الإمام الرازي أن كشف الساق كناية عن هول يوم القيامة وشدته وأضافه تعالى لنفسه، لأنه هول لا يقدر عليه سواه –سبحانه وتعالى- فيقول:" إن الكشف عن الساق إنما يكون عند الاحتراز عن تلوث الثوب بشيء محذور –وجل إله العالم عنه- بل نقول: المراد بالساق: شدة أهوال القيامة: يقال: قامت الحرب على ساقها

(١) غريب القرآن/ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ص(٤٨١) تحقيق: سعيد اللحام.

(٢) البيت من (الرجز) [يراجع: اللباب في علوم الكتاب/ سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (٢٩٨/١٩) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ـ ط/١، ١٩٩٨م].

(٣) تأويل مشكل القرآن/لابن قتيبة ص(٨٩،٩٠) تحقيق: إبراهيم شمس الدين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) البيت من (الطويل) [يراجع: التعازي (والمراثي والمواعظ والوصايا)/ لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد ص(٧٢) تحقيق: إبراهيم محمد حسن الجمل ـ نهضة مصر للطباعة والتوزيع].

(٥) تفسير الرازي (٦١٣/٣٠، ٦١٤).

أي: شدتها، فقوله: "يكشف عن ساق" أي: عن شدة القيامة، وعن أهوالها، وأنواع عذابها، وأضافه إلى نفسه لأنها شدة لا يقدر عليها إلا الله تعالى"[١].

ويقرر الإمام أبو منصور الماتريدي هذا التأويل فيقول:" أي: يكشف عن موضع الوعيد بالشدائد والأهوال، والساق: الشدة، وسمي الساق: ساقًا لهذا؛ لأن الناس شدتهم في سوقهم، إذ بها يحملون الأحمال؛ فكنى بالساق عن الشدة"[٢].

هذه بعض من الأمثلة على ضوابط العمل بالتأويل، وإلا فهناك ما لا يعد ولا يحصى من نصوص الكتاب والسنة وكلام العرب، يعضد حمل بعض الكلام على المعنى المجازي، لقرينة تدل عليه وهو ما يسميه أهل السنة تأويلاً، وهو أمر لا مناص منه لا في النص الشريف ولا في كلام العرب، فأهل السنة لا يلجأون إلى التأويل إلا عند الحاجة ووفق قواعد دقيقةٍ -كما تقدم-.

وبذلك نخلص من أن التأويل بشرطه لابد منه في فهم الصفات الخبرية، وأنه هذا منهج سني أصيل لا إشكال فيه، فمسألة حمل نصوص متشابه الصفات على المعاني المجازية ليس ببعيد، ولما ثبت بالأدلة القطعية أنه تعالى منزهٌ عن كل ما يماثل الحوادث وكذلك لدلالة اللغة على ذلك.

(١) أساس التقديس صـ(١٨٣).

(٢) تفسير الماتريدي (١٥٣/١٠) [يراجع: النسفي (٥٢٤/٣)].

الخاتمة

الحمد لله على ما أنعمت به علينا وتفضلت، فبعد أن طوفت في ميدان هذا الموضوع حريٌّ بنا الوقوف على أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث، والتي من الممكن أن نجملها في النقاط الآتية:

١) أن الصفات السلبية في أصلها قائمة علي تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق به وهي خمس صفات: (القِدَم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية) وأما صفات المعاني فهي صفات زائدة على الذات وهي سبع صفات: (القدرة، والإرادة والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام).

٢) أن المراد بالصفات الخبرية هي ألفاظ وعبارات جاءت في الكتاب والسنة ولا طريق لإثباتها ولا معرفة معناها إلا عبر الوحي الشريف وذلك مثل: (الوجه، واليد والمجيء، والاستواء) فكل ذلك الطريق إليه يكون من خلال الشرع الحنيف.

٣) موقف أهل السنة سلفًا وخلفًا من متشابه الصفات لا يخرج عن مذهبين اثنين إما مذهب التفويض: معنى وكيف، أو مذهب: التأويل، وكلا المذهبين في أصلهما يؤديان إلى تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق به من صفات الحوادث.

٤) تحذير الشرع من تتبع متشابه الصفات ابتغاءً للفتنةِ وتشكيكِ الناس في دينهم وطلبًا لاعتقاد ظواهر النصوص المتشابه، فمن رحمة الله ﷻ بعباده أنه لم يكلفنا عناء البحث عن معاني الصفات الخبرية، بل أمرنا بالإيمان بها دون البحث عن حقائقها وهذا هو المنهج القرآني والنبوي في الإيمان بالمحكم والمتشابه.

٥) أن العوام حال سؤالهم عن النصوص الموهمة للتشبيه يخاطبون بمذهب التفويض، القائم على تفويض المعنى والكيف، مع التنزيه المطلق لله تعالى، والاعتراف بالعجز في معرفة متشابه الصفات، وان أصروا على السؤال زجروا وأمروا بالسكوت، مع الإمساك والكف وإسناد الأمر إلى أهله.

٦) لا يصح الاعتماد على خبر الآحاد في أصول العقيدة كمعرفة الله تعالى وصفاته لأن

خبر الواحد في ذاته لا يفيد العلم ولكن يوجب العمل، وهذا ما اتفق عليه عامة جماهير أهل العلم من السلف والخلف وعليه العمل، أما مسائل العقدية الفرعية فلا بأس بالاعتماد فيها على خبر الآحاد، وكذا جانب العمليات كالفتوي والشهادة.

٧) عدم قَبول خبر الواحد في أصول العقائد ليس رفضًا لذات الخبر ولكن لخطورة أمر العقيدة، إذ يترتب على الايمان بأصول العقائد أو إنكارها إيمان وكفر لذا كان لزامًا الاعتماد على الخبر المتواتر الذي يفيد العلم.

٨) النصوص الموهمة للتشبيه لا يجوز فهمها على ظاهرها، لأن ذلك يؤدي لا محالة للتجسيم والتشبيه المنفي في حقه تعالى، وقد عالج أهل السنة هذه القضية من خلال أنهم تبنوا مذهبين (التفويض . والتأويل) لفهم متشابه الصفات وكلا المذهبين يؤدي إلى تنزيه الباري ﷻ عن كل ما لا يليق به.

٩) أن التأويل الذي قرره أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) لم يكن أمرًا مبتدعًا بل قال به السلف ﷺ فعند الاستقراء نجد الكثير من التأويلات التي جاءت عن بعض السلف ﷺ من أمثال: ابن عباس –رضي الله عنهما- والحسن البصري، ومجاهد وأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري ... وغيرهم من السلف.

١٠) أن التأويل الذي ذهب إليه أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) هو التأويل الذي له قواعده وشروطه الخاصة به، المقررة لعقيدة التنزيه لله تعالى والتي جاءت بها الأدلة القطعية، وليس التأويل الفاسد الذي يذهب إليه أصحاب الأهواء.

١١) أن منهج أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) في تناول قضية الصفات الخبرية هو المنهج القائم على التآخي بين النقل والعقل فالنص الصريح والعقل الصحيح لا يختلفان وعليه فهذه المنهجية العلمية عند أهل السنة تتجلى بوضوح من خلال الضوابط العقدية التي قالوا بها في فهم الصفات الخبرية.

وبعد:

ففي ختام هذا البحث أتوجه إلى الله تعالى بالشكر والامتنان، أن منحنا التوفيق والإنعام على إتمام هذا البحث، والله أسال أن أكون قد وفقت فيه، ويكون لي في ميزان

حسناتي يوم لقائه، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم جل من أنزله.

١) **الإبانة عن أصول الديانة**/ للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن أبي موسى الأشعري (ت:٣٢٤هـ) تحقيق: د. فوقية حسين محمود الناشر: دار الأنصار - القاهرة - ط/١، ١٣٩٧هـ.

٢) **أبكار الأفكار في أصول الدين**/ للإمام علي بن محمد بن سالم الآمدي (ت:٦٣١هـ) تحقيق: أحمد فريد المزيدي - دار الكتب العلمية- بيروت ط/١، ٢٠٠٣م.

٣) **الأحاديث المختارة**/ للإمام ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) تحقيق: عبد الملك عبد الله بن دهيش - الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ط/٣، ٢٠٠٠م.

٤) **الإحكام في أصول الأحكام**/ للإمام سيف الدين الآمدي - تحقيق: عبد الرزاق عفيفي الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق - لبنان.

٥) **الإحكام في أصول الأحكام**/ للإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت:٤٥٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر - الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٦) **إحياء علوم الدين**/ للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٧) **أساس التقديس**/ للإمام محمد بن عمر بن الحسن الفخر الرازي (ت:٦٠٦هـ) تحقيق: أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٩٨٦م.

٨) **الأسماء والصفات**/ للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (ت:٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي الناشر: مكتبة السوادي - جدة - السعودية - ط/١، ١٩٩٣م.

٩) **أصول الدين**/ للإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت: ٤٢٩هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط/١، ٢٠٠٢م.

١٠) **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث/** للإمام البيهقي تحقيق: أحمد عصام الكاتب ـ الناشر: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط/١، ١٤٠١هـ.

١١) **الأعلام/** لخير الدين بن محمود بن محمد بن فارس الزركلي(ت: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين ـ ط/٢٠٠٢،١٥م.

١٢) **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات/** لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي (ت:١٠٣٣هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط/١، ١٤٠٦هـ.

١٣) **الاقتصاد في الاعتقاد/** للإمام أبي حامد الغزالي ـ وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي ـ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط/١، ٢٠٠٤م.

١٤) **الإقناع في مسائل الإجماع/** للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الفاسي ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ) تحقيق: حسن فوزي الصعيدي ـ الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ ط/١، ٢٠٠٤م.

١٥) **إكمال المعلم بفوائد مسلم/** للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت:٥٤٤هـ) تحقيق: يحيي اسماعيل ـ دار الوفاء للطباعة ـ مصر ـ ط/١، ١٩٩٨م.

١٦) **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به/** للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) تحقيق: محمد زاهد الكوثري الناشر: المكتبة الازهرية للتراث ـ القاهرة ـ ط/٢، ٢٠٠٠م.

١٧) **بحر الكلام/** للإمام أبي المعين ميمون بن محمد بن محمد بن معبد النسفي (ت:٥٠٨هـ) تحقيق: ولي الدين محمد صالح ـ مكتبة دار الفرفور ـ ط/٢ ،٢٠٠٠م.

١٨) **البداية والنهاية/** للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت:٧٧٤هـ) تحقيق: علي شيري ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط/١، ١٩٨٨م.

١٩) **البرهان في أصول الفقه/** للإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ) تحقيق: صلاح بن محمد بن

عويضة ـ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط/١، ١٩٩٧م.

٢٠) **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام/** للإمام أبي الحسن علي بن محمد الفاسي ابن القطان ـ تحقيق: الحسين آيت سعيد ـ دار طيبة الرياض ـ ط/١، ١٩٩٧م.

٢١) **تاريخ علماء الأندلس/**لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الفرضي (ت: ٤٠٣هـ) تحقيق: عزت العطار الحسيني ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ط/٢، ١٩٨٨م.

٢٢) **تأويل مختلف الحديث/** للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ) الناشر: المكتب الإسلامي ـ مؤسسة الإشراق ـ ط/٢، ١٩٩٩م.

٢٣) **تأويل مشكل القرآن/** للإمام ابن قتيبة الدينوري تحقيق: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٢٤) **تأويلات أهل السنة/** للإمام محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت:٣٣٣هـ) تحقيق: د. مجدي باسلوم ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ط/١، ٢٠٠٥م.

٢٥) **تبصرة الأدلة في أصول الدين/** للإمام ميمون بن محمد النسفي (ت:٥٠٨هـ) تحقيق: محمد الأنوار حامد ـ المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة ـ ط/١، ٢٠١١م.

٢٦) **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري/** للإمام القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ط/٣، ١٤٠٤هـ.

٢٧) **التسهيل لعلوم التنزيل/** للإمام محمد بن أحمد بن محمد ابن جزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ) تحقيق: عبد الله الخالد ـ شركة دار الأرقم ـ بيروت ـ ط/١، ١٤١٦هـ.

٢٨) **التعازي (والمراثي والمواعظ والوصايا)/** لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) تحقيق: إبراهيم محمد حسن الجمل ـ مراجعة: محمود سالم ـ الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٩) **التعريفات/** للإمام علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ) ضبطه جماعة من العلماء ـ الناشر: بيروت ـ لبنان ـ ط/١، ١٩٨٣م.

٣٠) **تفسير الثوري/** للإمام سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (ت:١٦١هـ)

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط/١، ١٩٨٣م.

٣١) **تفسير القرآن العظيم**/ للحافظ ابن كثير . تحقيق: محمد حسين شمس الدين . دار الكتب العلمية . منشورات محمد علي بيضون - بيروت - ط/١، ١٤١٩هـ.

٣٢) **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**/ للقاضي أبي بكر الباقلاني . تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر - الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان - ط/١، ١٩٨٧م.

٣٣) **التمهيد في أصول الفقه**/ للإمام أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكَلْوَذَاني الحنبلي (ت:٥١٠هـ) تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - ط/١، ١٩٨٥م.

٣٤) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**/ للإمام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت:٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي - الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧هـ

٣٥) **التمهيد**/ للقاضي أبي بكر الباقلاني . اعتنى به ونشره: الأب رتشرو يوسف مكارثي الناشر: المكتبة الشرقية - بيروت - ١٩٥٧م.

٣٦) **التوحيد**/ للإمام أبي منصور الماتريدي . تحقيق: فتح الله خليف . الناشر: دار الجامعات المصرية - الإسكندرية.

٣٧) **تيسير العقيدة بشرح الخريدة**/ د. محمد سيد المسير (ت:٢٠٠٨م) مكتبة الصفا - القاهرة - ط/١، ٢٠٠٤م.

٣٨) **جامع البيان في تأويل القرآن**/ للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الطبري (ت: ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - ط/١، ٢٠٠٠م.

٣٩) **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**/ للحافظ ابن كثير . تحقيق: عبد الملك ب عبد الله الدهيش - دار خضر للطباعة والنشر -- لبنان - ط/٢، ١٩٩٨م.

٤٠) **جامع بيان العلم وفضله**/ للإمام ابن عبد البر بن عاصم النمري . تحقيق: أبي الأشبال الزهيري - الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية - ط/١، ١٩٩٤م.

٤١) **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**/ للإمام محمد بن أحمد بن أبي بكر

الأنصاري شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني ـ الناشر: دار الكتب المصرية ـ القاهرة ـ ط/٢، ١٩٦٤م.

٤٢) **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**/ للإمام أبي محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي(ت:٧٧٥هـ) الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي

٤٣) **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**/ لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ) تحقيق: يوسف الصميلي ـ المكتبة العصرية ـ بيروت.

٤٤) **حاشية الدسوقي على أم البراهين**/ للإمام محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (ت:٨٩٥ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٩٧١م.

٤٥) **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**/ للإمام عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ) تحقيق: حسن بن علي السقاف ـ الناشر: دار الإمام الرواس ـ بيروت لبنان ـ ط/٤، ٢٠٠٧م.

٤٦) **رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب**/ للإمام أبي الحسن الأشعري ـ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ بالمدينة المنورة ـ السعودية ـ ١٤١٣هـ.

٤٧) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**/ للإمام محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) تحقيق: علي عبد الباري عطية ـ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط/١، ١٤١٥هـ

٤٨) **زاد المسير في علم التفسير**/ للإمام أبي الفرج الجوزي ـ تحقيق: عبد الرزاق المهدي ـ الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط/١، ١٤٢٢هـ

٤٩) **سنن ابن ماجه**/ للإمام محمد بن يزيد بن ماجَهْ القزويني (ت: ٢٧٣هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي.

٥٠) **ذم التأويل**/ للإمام عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت:٦٢٠هـ) تحقيق: بدر عبد الله البدر ـ الناشر: الدار السلفية ـ الكويت ـ ط/١، ١٤٠٦هـ

٥١) **سنن أبي دواد**/ للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (ت:٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ، بيروت.

٥٢) **سنن الترمذي**/ للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ ط/٢، ١٩٧٥م.

٥٣) **سِيَر أعلام النبلاء**/ للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين ـ مؤسسة الرسالة ـ ط/٣، ١٩٨٥م.

٥٤) **الشامل في أصولابن عبد البر الدين**/ للإمام الجويني تحقيق: علي سامي النشار ـ الناشر: منشأة المعارف ـ الاسكندرية ١٩٦٩م.

٥٥) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**/ للإمام هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت: ٤١٨هـ) تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الناشر: دار طيبة ـ السعودية.

٥٦) **شرح العقيدة الطحاوية**/ محمد بن عليّ ابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ) تحقيق: جماعة من العلماء ـ دار السلام للطباعة ـ القاهرة ـ ط/١، ٢٠٠٥م.

٥٧) **شرح تنقيح الفصول**/ للإمام أحمد بن إدريس القرافي (ت:٦٨٤هـ) تحقيق: طه عبد الرؤوف ـ شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ ط/١، ١٩٧٣م.

٥٨) **شرح جوهرة التوحيد**/ للإمام إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (ت:١٢٧٦هـ) تحقيق: مصطفى ديب البُغا ـ الناشر: دار المصطفى للنشر ـ دمشق ـ ط/١، ٢٠١٠م.

٥٩) **صحيح البخاري**/ للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرةِ البخاري (ت: ٢٥٦هـ) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ـ دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي) ط/١، ١٤٢٢هـ.

٦٠) **صحيح مسلم**/ للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري (ت:٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٦١) **طبقات الحفاظ**/ للإمام جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط/٢، ١٤٠٣هـ.

٦٢) **علم البيان**/ عبد العزيز عتيق (ت: ١٩٧٦م) دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ١٩٨٢م].

٦٣) **غاية المرام في علم الكلام/** للإمام سيف الدين الآمدي ـ تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف ـ الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة.

٦٤) **غريب القرآن/** للإمام ابن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ) تحقيق: سعيد اللحام.

٦٥) **فتح الباري شرح صحيح البخاري/** للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ـ الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩هـ.

٦٦) **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية/** للإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي (ت: ٤٢٩هـ) دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط/٢، ١٩٧٧هـ.

٦٧) **فضائح الباطنية/** للإمام أبي حامد الغزالي تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي ـ الناشر: مؤسسة دار الكتب الثقافية ـ الكويت.

٦٨) **الفقه الأكبر/** للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (ت:١٥٠هـ) الناشر: مكتبة الفرقان ـ الإمارات العربية ـ ط/١، ١٩٩٩م.

٦٩) **قواعد العقائد/** للإمام أبي حامد الغزالي ـ تحقيق: موسى محمد علي ـ الناشر: عالم الكتب ـ لبنان، ط/٢، ١٩٨٥م.

٧٠) **كتاب أصول الدين/** للإمام أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي (ت:٥٩٣هـ) تحقيق: عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ ط/١، ١٩٩٨م.

٧١) **كتاب السنة/** للإمام أبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ) الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط/١، ١٤٠٠هـ.

٧٢) **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي/** للإمام عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي (ت:٧٣٠هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

٧٣) **كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مع شرح نور الأنوار على المنار/** للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت:٧١٠هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٧٤) **الكفاية في علم الرواية/** للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ) تحقيق: أبو عبد الله السورقي ـ المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة.

٧٥) **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**/ أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت:١٠٩٤هـ) تحقيق: عدنان درويش ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٧٦) **اللباب في علوم الكتاب**/ للإمام عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: ٧٧٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط/١، ١٩٩٨م.

٧٧) **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة**/ للإمام الجويني ـ تحقيق: د. فوقية حسين محمود ـ الناشر: عالم الكتب ـ لبنان ـ ط/٢، ١٩٨٧م.

٧٨) **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**/ للإمام أبى الحسن الأشعري ـ تقديم: د. حمودة غرابة ـ الناشر: مطبعة مصر ـ شركة مساهمة مصرية ـ ١٩٥٥م.

٧٩) **مجاز القرآن**/ لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت:٢٠٩هـ) تحقيق: محمد فواد سزگين ـ الناشر: مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ ١٣٨١هـ

٨٠) **مجموعة رسائل الإمام الغزالي**/ للإمام أبي حامد الغزالي ـ تحقيق: إبراهم أمين محمد الناشر: المكتبة التوفيقة ـ القاهرة ـ مصر.

٨١) **محصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**/ للإمام الفخر الرازي (ت:٦٠٦هـ) وبذيله تلخيص المحصّل/ لنصير الدين الطّوسي ـ قدم له: طه عبد الرؤوف سعد ـ الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.

٨٢) **المختار من مقومات الإسلام (العقيدة والأخلاق)**/ للإمام الأكبر أ د. أحمد الطيب شيخ الأزهر ـ مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ط/١، ٢٠٢٠م.

٨٣) **مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)**/ للإمام أبي البركات النسفي تحقيق: يوسف علي بديوي ـ الناشر: دار الكلم الطيب ـ بيروت ـ ط/١، ١٩٩٨م.

٨٤) **المستدرك على الصحيحين**/ للإمام محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ـ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط/١، ١٩٩٠م.

٨٥) **المستصفى**/ للإمام أبي حامد الغزالي ـ تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي الناشر: دار الكتب العلمية ـ ط/١، ١٩٩٣م.

٨٦) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**/ للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. ط/١، ٢٠٠١م.

٨٧) **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**/ للإمام أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم ابن قايماز بن عثمان البوصيري (ت:٨٤٠هـ) تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي الناشر: دار العربية. بيروت ط/٢، ١٤٠٣هـ.

٨٨) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**/ لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (ت: ٧٧٠هـ) الناشر: المكتبة العلمية. بيروت.

٨٩) **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**/ للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) مجموعة من الباحثين. دار العاصمة للنشر. ط/١، ٢٠٠٠م.

٩٠) **معالم أصول الدين**/ للإمام الفخر الرازي تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: دار الكتاب العربي. لبنان.

٩١) **معالم التنزيل في تفسير القرآن**/ للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط/١، ١٤٢٠هـ.

٩٢) **المعجم الكبير**/ للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد. الناشر: مكتبة ابن تيمية. القاهرة. ط/٢.

٩٣) **المعجم المفصل في شواهد العربية**/ إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية ط/١، ١٩٩٦م.

٩٤) **معجم مقاييس اللغة**/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. ١٩٧٩م.

٩٥) **مفاتيح الغيب**/ للإمام الرازي دار إحياء التراث العربي بيروت. ط/٣، ١٤٢٠هـ.

٩٦) **مقدمة ابن خلدون**/ لعبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (ت:٨٠٨هـ) تحقيق: عبد الله محمد الدوريش. الناشر: مكتبة الهداية. دمشق.

٩٧) **الملل والنحل**/ للإمام محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت:

٥٤٨هـ) الناشر: مؤسسة الحلبي ـ القاهرة.

٩٨) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/** للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط/٢، ١٣٩٢هـ.

٩٩) **المواقف في علم الكلام/** للإمام عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت:٧٥٦هـ) الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

١٠٠) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال/** للحافظ شمس الدين الذهبي . تحقيق: علي محمد البجاوي دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان ـ ط/١، ١٩٦٣م.

١٠١) **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر/** للإمام ابن حجر العسقلاني تحقيق: د. نور الدين عتر ـ مطبعة الصباح ـ دمشق ـ ط٣، ٢٠٠٠م.

١٠٢) **نهاية الأرب في فنون الأدب/** لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي النويري (ت: ٧٣٣هـ) الناشر: دار الكتب والوثائق القومية ـ القاهرة ط/١، ١٤٢٣هـ

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مُقَدِّمَة	٤٢٧
الفصل الأول إطلالة إجمالية على معاني الصفات الإلهية	**٤٣٢**
المبحث الأول تعريف الصفات النفسية والسلبية	٤٣٢
المبحث الثاني تعريف صفات المعاني والصفات الخبرية	٤٣٩
أولاً: صفات المعاني:	٤٣٩
ثانيًا: الصفات الخبرية:	٤٤٣
الفصل الثاني موقف أهل السنة من الصفات الخبرية وأثر الضوابط العقدية في فهمها	**٤٤٥**
المبحث الأول موقف أهل السنة من الصفات الخبرية إجمالاً	٤٤٥
المبحث الثاني أثر الضوابط العقدية في فهم الصفات الخبرية	٤٥٤
أولاً: الإيمان بمتشابه الصفات دون البحث عن حقيقتها وكيفيتها:	٤٥٤
ثانيًا: عدم مخاطبة العوام في قضية (الصفات الخبرية):	٤٥٧
ثالثًا: التفويض هو أنسب ما يخاطب به العوام عند سؤالهم عن المتشابه:	٤٥٩
رابعًا: الاعتماد على ما صح من الأخبار:	٤٦٥
خامسًا: عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في أصول العقيدة:	٤٧١
سادسًا: لا يصح حمل ظواهر النصوص الموهمة للتشبيه على ظاهرها:	٤٧٦
سابعًا: ضوابط التأويل في فهم الصفات الخبرية وشروط العمل به:	٤٨٥

الخاتمة.....٤٩٥
ثبت المصادروالمراجع.....٤٩٨
فهرس المحتويات.....٥٠٨